دراسة تقييميه لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل

زينب صلاح محمود يوسف

مدرس بقسم الاقتصاد المنزلي– كلية التربية النوعية –جامعة المنوفية

مقدمة ومشكلة البحث

إن الاهتمام بالطفولة ورعايتها والعمل على تنميتها من أهم أسباب تقدم المجتمعات، حيث يقاس تقدم أي مجتمع بما يقدمه لأطفاله من رعاية وأهتمام، فمرحلة الطفولة هي المرحلة التي نستوحي منها ملامح الحاضر وصور المستقبل، وهي المرحلة الأساسية في حياة الإنسان التي تتحدد فيها السمات العامة للشخصية من خلال عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية، لذلك عنيت المجتمعات بهذه المرحلة وعالجها كل مجتمع حسب قيمه ومعاييره وضوابط سلوكه.

فالأطفال هم بشر لهم حقوق أساسية لابد من ضمان عدم انتهاكها بصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الدينية أو العرقية ذكوراً كانوا أو إناثاً (ربيعة الشاوش، ٢٠١٣). لذلك فقد أصبح الاهتمام بالطفل هو حديث العصر وموضوع الساعة، خاصة بعد الأزمات التي يمر بها العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة من حروب وكوارث وتظاهرات وثورات يذهب ضحيتها الأطفال في الغالب.

كما يمثل الأطفال نسبة لا يستهان بها من إجمالي عدد السكان، حيث أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في آخر إصداراته (٢٠١٣) إلى أن إجمالي عدد الأطفال (أقل من ١٨ سنة)، بلغ ٣٠.٦ مليون طفل بنسبة ٢٦.٤% من إجمالي السكان منتصف عام ٢٠١٣م. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣).

إلا أن هذه النسبة التي لا يستهان بها من إجمالي عدد السكان تعاني العديد من الانتهاكات لحقوقها وعلى كافة الأصعدة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي في مصر بلغت ٠.٣٤%، بينما وصلت هذه النسبة في المرحلة الإعدادية إلى ٦%، كما بلغت نسبة عمالة الأطفال في الفئة العمرية (من٥– ١٧ سنة) ٩.٣%، بالإضافة لوجود ٦١.٩% من إجمالي الأطفال العاملين يعملون لدى الأسرة دون أجر. كما أشارت إحصائيات الجهاز إلى أن هناك ٤٠% من الأطفال العاملين لم يلتحقوا بالتعليم بسبب ارتفاع نفقات التعليم وعدم كفاية دخل الأسرة لتحمل نفقات التعليم، كذلك فإن هناك ٤٠.٩% من الأطفال العاملين توقفوا بعض الوقت عن المدرسة والعمل بسبب تأثير إصابات العمل مقابل ٢.٤% توقفوا تمامًا عن العمل وعن المدرسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣).

كما تشير منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة إلى سلسلة من الانتهاكات التي تنذر بالخطر بحق الطفل في الحماية، فالأوضاع غير المناسبة للعيش والنمو، من أكثر الانتهاكات لحقوق الطفل انتشاراً، فمن الصعب أن ينمو الطفل نمواً طبيعياً في غياب المسكن الصحي الأمن واللائق وانعدام شبكات المياه والصرف الصحي، حيث تشير الدلائل إلى أن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى

المأوى والصرف الصحي يتجاوز عدد الأطفال المحرومين من التعليم والغذاء والرعاية الصحية، وأن سوء الأحوال المعيشية وعدم ملائمة البيئة السكنية تسبب في عدد من الأمراض المزمنة للأطفال، بل أدت في بعض الأحوال إلى الوفاة (اليونيسيف، ٢٠١٢)

فهناك ٧% من أطفال مصر يعانون من الهزال الناتج عن سوء التغذية، كما جاءت مصر في الترتيب الواحد والتسعين (٩١) على مستوى العالم في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والتي وصل عدد الوفيات بها إلى ٢٢ حالة وفاة دون سن الخامسة ، ١٩ حالة في سن الرضاعة (من الميلاد إلى سن عام) ، ٩ حالات لحديثي الولادة (خلال الـ ٢٨ يوم الأولى من الولادة) وذلك من كل ١٠٠٠ حالة ولادة حية (اليونيسيف، ٢٠١٢). بما يشير إلى سوء التغذية وسوء الرعاية الصحية للطفل سواء قبل الميلاد أو بعده. كما تعتبر مؤشر خطير على الانتهاك لحقوق الطفل سواء كان انتهاك مجتمعي تفرضه ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو انتهاك أُسري يرجع للظروف الأسرية التي هي امتداد للظروف المجتمعية. لذلك كانت الحاجة ماسة لإنشاء منظمات ومؤسسات تهدف إلى المحافظة على الطفل وحقوقه وحياته كإنسان يمر بمرحلة عمرية مختلفة هامة وخطيرة، وهذا يتماشى مع ما أقرته الشريعة الإسلامية، وهو ما يحاول المجتمع الدولي إرساءه بمعاهداتٍ واتفاقيات والمجتمع المحلي بقوانين ومواثيق تهدف إلى إيجاد طفل سليم العقل والجسد والروح.

ففي عام ١٩٢٣م صدرت أول وثيقة تعترف للطفل بمجموعة من الحقوق ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيزها وهي الوثيقة المعروفة باسم إعلان جنيف الذي أقرته جمعية عصبة الأمم المتحدة بالإجماع سنة ١٩٢٤م وجاء فيه أن البشرية مدينة للطفل بأفضل ما يمكن منحه له من حقوق وضمانات، ولقد تأكد هذا الاتجاه في الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٥٩م (سعاد عبد الشافي، ١٩٩٣).

إلا أن عام ١٩٨٩م عاماً ذا خصوصية متميزة بالنسبة للأطفال ففي ٣٠ نوفمبر من ذلك العام تم توسيع إطار حقوق الطفل في نطاق اتفاقية جديدة من خلال صك قانوني له قوة تعاهديه بين الدول تضمنه منظمة الأمم المتحدة، وفُتح باب التوقيع على الاتفاقية في يناير ١٩٩٠م وقد وقع عليها في اليوم الأول ٦١ دولة دخلت حيز التنفيذ في ٣ سبتمبر ١٩٩٠م حتى ١٩٩٤م (ربيعة الشاوش،٢٠١٣) من بينها مصر.

حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية حقوق الطفل، والتي صدق عليها البرلمان المصري في ٢٧ مايو ١٩٩٠م (نبيلة رسلان، ٢٠٠٢). وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وتم التصديق عليها حتى الآن من قبل ١٩٣ طرف– أكثر من الدول التي انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة أو الدول التي اعترفت باتفاقيات جنيف (اليونيسيف، ٢٠١٣ب). وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه) تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي(اليونيسيف، ٢٠١٣ أ).

وعلى الصعيد العربي كان لجامعة الدول العربية وثيقتها التي أصدرتها عام ١٩٩٢م وهي خطة عمل عربية للطفولة تتفق مع الاتجاهات العالمية وتلتزم في نفس الوقت بالخصوصية العربية في الواقع والظروف والإمكانات وتُوجت جهود الجامعة العربية بوضع الطفولة في جدول أعمال مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في عمان في مارس ٢٠٠١م وصدر عنه وثيقة عربية لحقوق الطفل (عبلة إبراهيم،٢٠٠١). ومع الاهتمام العالمي والعربي بالطفولة لم تكن مصر بمعزل عن هذا الاهتمام فقد شرعت مصر منذ ذلك الحين في إصدار قانون حماية الطفل ولأول مرة فكان قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والذي يتضمن كافة الأحكام والحقوق الخاصة بالطفل بدءاً من حقوقه وهو ما زال جنيناً إلى أن يكبر ويصبح قادراً على تحمل المسئولية، والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، وبما يتطابق مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ويعلن عن التزامه باحترام الاتفاقية ويصبح مسئولا أمام المجتمع الدولي في حالة عدم وفائه بهذا الالتزام. كما أصدرت مصر وثيقة إعلان باعتبار السنوات العشر من (١٩٨٩: ١٩٩٩) عقداً لحماية الطفل المصري ورعايته، ووثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته من (٢٠٠٠: ٢٠١٠) (أسماء عواد، ٢٠٠٤).

ومن أهم مواد قانون الطفل التي تكفل حماية حقوقه، أن تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة، وترعى الأطفال، وتعمل علي تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي، وحق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال، والحماية من أي نوع من أنواع التميز بين الأطفال، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق، كذلك حق الطفل القادر علي تكوين أرائه الخاصة والحصول علي المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء والتعبير عنها، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل وعلى الدولة أن توفر رعاية بديلة لكل طفل حرم من رعاية الأسرة، كذلك فلكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه، ولا يجوز أن يكون الاسم منطويا علي تحقير أو مهانة لكرامة الطفل أو منافيا للعقائد الدينية، كما يتمتع كل طفل بجميع الحقوق الشرعية، وعلي الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله، ولكل طفل الحق في الحصول علي خدمات الرعاية الصحية، كما يحظر تعريض الطفل عمداً لآي إيذاء بدني ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة، كذلك حق الطفل في تطعيمه وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية، وأن يكون لكل طفل بطاقة صحية، ولا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أي إضافات غذائية إلي الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التي تبينها اللائحة التنفيذية، ولكل طفل الحق في التمتع بخدمات دور الحضانة، وعلى الدولة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق.(قانون الطفل، ٢٠٠٨).

كما تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل الثقافية في شتي المجالات من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث، ولا يجوز منح الطفل ترخيصا بقيادة أي مركبة آلية، ولا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثماني سنوات ميلادية ويكون متولي أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك من أضرار، ويحظر نشر أو عرض أو

تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه علي الانحراف (قانون الطفل، ٢٠٠٨) وتتطابق هذه الحقوق مع ما أقرته اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة ١٩٨٩م. حيث أكد (Williams, 2006) على أن هناك أربعة مبادئ رئيسية لاتفاقية حقوق الطفل تشكل فلسفتها العامة وهي مبدءا عدم التمييز ومبدءا المصلحة الفضلى للطفل ومبدءا حق الطفل في الرعاية والحماية والنماء ومبدءا المشاركة للأطفال.

حيث تتكون اتفاقية حقوق الطفل من ديباجة وأربع وخمسون (٥٤) مادة وبروتوكولان اختياريان، بالإضافة إلى البروتوكول الثالث الذي أضيف عام ٢٠١٢م (المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٤). وتعترف الديباجة بأن هناك أطفالاً في جميع أنحاء العالم يعيشون في ظروف صعبة للغاية وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى رعاية خاصة. وتضع في الاعتبار أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل (مها محمد و نجلاء إبراهيم، ٢٠١١). كما توضح الاتفاقية حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان ودون تمييز، ومن هذه الحقوق حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة وفي الحياة الثقافية والاجتماعية، وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل (اليونيسيف، ٢٠١٣ب).

كما أشارت الاتفاقية إلى العديد من حقوق الطفل ومنها الصحية، النفسية والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية. مثل مكافحة الأمراض وسوء التغذية والرعاية الصحية الأولية، وتوفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، والرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها، واتخاذ جميع التدابير الفعالة والملائمة لإلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال، كما أن للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل. كما تمتد هذه الحقوق إلى اعترف الدول الأطراف بحق الطفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي، كما تشير المادة (١٨) من بنود الاتفاقية إلى أن الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونمو. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولي عن تربية الطفل ونموه .وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي (اليونيسيف، ٢٠١٣ أ). وبذلك فإن مسئولية الحفاظ على حقوق الطفل واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لممارستها والحفاظ عليها هي مسئولية ثلاثية مشتركة بين الدولة والأسرة والطفل في علاقة تنظيمية يقرها الشرع والقانون ويحاسب عليها.

إلا أن الأسرة هي المسئول الأول عن التنشئة الأولى للفرد، ووضع القاعدة الأساسية التي يبني عليها الأبناء دعائم شخصيتهم وإنسانيتهم في مراحل نموهم المختلفة، وذلك بتنشئتهم وتعليمهم العادات والاتجاهات التي يتطلبها التعايش والتفاعل مع المجتمع، وحسن رعايتهم رعاية فائقة، ومعاملتهم معاملة إنسانية بلا تمييز أو تفرقة بينهم (محمد سليمان، ١٩٩٩) كما تمثل الأسرة مصدر الأمان النفسي والدفء العاطفي لأفرادها، وهي الأداة الفعالة في تشكيل الطفل ونقل المعارف والمهارات والقيم التي تسود

المجتمع (نجيب حواشين، زيد حواشين، ٢٠٠٢) حيث يقترح Alexander (1995) عدة مبادئ أساسية تقوم عليها برامج الرعاية الأسرية للطفل لضمان حقوقه وهي أن الطفل دائماً في المقام الأول، وأن للطفل الحق في أن يكون له رأي واهتمامات، وأن الطفل يجب أن يكون جزء لا يتجزأ من الأسرة والمجتمع، كذلك فإن الآباء والمجتمعات بحاجة إلى تدعيم وتشجيع حقوق الطفل لتحقيق رفاهيته، بالإضافة إلى حق الطفل في بيئة لعب آمنة، وغيرها من الحقوق التي لابد من تحقيقها من خلال الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال. كما حدد Bee (2000) أربعة جوانب رئيسية للتفاعل بين الأطفال والقائمين على رعايتهم لمراعاة حقوق الطفل وهي الحب والحنان– وسرعة الاستجابة– وطرق السيطرة– والتواصل.

كما أن التبصير بحق الطفل للقائم بعملية التربية –والمسئول الأول عنها في مجتمعنا هي الأسرة– يعتبر ضمانة حقيقية لكي تسير عملية تربية الطفل نحو النمو المتكامل المتوازن لجوانب شخصيته (Venue & Dates, 2005). وعلى الرغم من أن الدستور والقوانين والتشريعات المصرية تنص على توفير حقوق الطفل إلا أن تلك الحقوق قد لا تجد تطبيقاً واقعياً يكفل للطفل حياة إنسانية كريمة فما زالت ثقافة حقوق الطفل وحمايته ليست واضحة في أذهان معظم القائمين على رعاية وتنمية الطفولة في مصر (جابر طلبة، ٢٠٠٦) حيث توصلت الدراسات السابقة لوجود قصور في تطبيق وتفعيل حقوق الطفل من جانب القائمين على رعاية الطفل، فقد اتفقت دراسة فاطمة المعدول (٢٠٠٦) ومحمد عبد الكريم (٢٠٠٩) على أن حقوق الطفل لا تجد تطبيقاً واقعياً يكفل للطفل حياة إنسانية ذات جودة تربوية عالية. كما أشار محمد قنديل (٢٠٠٦) إلى أنه من أهم معايير جودة رعاية الطفل هي تشجيع حقوق الطفل لأنها من أهم الشروط التي يجب أن يراعيها القائمون على رعاية الطفل في سنوات عمره الأولى، وفي دراسة أشرف زكي (٢٠٠٩) أشار إلى أن الطفل لا يحصل على حقه في التعبير وإبداء الرأي من خلال اللعب خاصة لان الظروف المحيطة بالطفل لا تساعده على ممارسة هذا الحق لا من خلال الأسرة ولا المدرسة.

فمن أهم العقبات التي تحول دون رعاية الطفل هي حاجة الوالدين إلى معرفة حقوق الطفل وكيفية العناية به وتقديم أفضل الخدمات التربوية والصحية للأطفال (Hoda & Lamia,2006). بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي للأب والأم يعتبر من أهم المؤشرات المرتبطة بتطبيق الحقوق المتعلقة بالتربية لأبنائهم (أحمد الزبون، ٢٠٠٩).

هذا وقد أوضح الدين الإسلامي الحنيف صور المشاعر الأبوية الصادقة وحث المسلمين في أكثر من موضع على وجوب رعاية الأبناء والاهتمام بهم وتوفير احتياجاتهم (عبد الله علوان، ١٩٩٤). فقد قال رسول الله (ص): (كلكم راع وكلكم مسئولاً عن رعيته) كما قال صلى الله عليه وسلم " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (محمد البخاري، ١٤٢٢هـ) بما يشير إلى مسئولية وأهمية دور الوالدين في تنشئة الأبناء واتخاذ القرارات المرتبطة بتربيتهم، سواء على المستوى الشرعي أو التشريعي، حيث يتوقف نجاح الأسرة في تربية الأبناء– إلى حد كبير– على مدى سلامة ورشد وجودة القرارات التي تتخذ بشأن تربيتهم.

كما يتوقف نجاح الفرد في حياته في المقام الأول على قدرته وكفاءته في اتخاذ القرارات السليمة الصائبة (فيصل الزراد، ٢٠٠٤). فعملية اتخاذ القرارات ضرورة من الضروريات التي يجب أن نوليها اهتماما متزايداً، فهي أحدى العمليات السلوكية التي يمارسها الفرد بصفة شبة دائمة في الحياة اليومية لكي يصل إلى أهدافه ويحقق أكبر فائدة ممكنه وبأقل جهد ممكن (مها نوير، ٢٠٠٩).

إلا أن عملية اتخاذ القرار تستمد فاعليتها وقدرتها من التفكير المنظم والذهن المتفتح واستخدام الطرق الكمية الحديثة، كما تحتاج إلى خبرة وتدريب وقدرة على المبادأة (فاروق جبريل، ٢٠٠٢). كما تتضمن عملية اتخاذ القرار التفكير الابتكاري والقدرة على الإحساس بما يقرأه الفرد أو يسمعه في إطار من التفكير يمكن تناوله والتعامل معه كمهارة يمكن نقلها وتعميمها في جميع المواقف التي تواجه الفرد على المستوى اليومي (الهلالي الشربيني، ٢٠٠٦).

وذلك من خلال المواجهة اليومية المستمرة للمشكلات التي يتعرض لها الفرد ويعمل على حلها (محمد فتحي ٢٠٠٠). كذلك فإن فاعلية أي قرار يتوقف على مدى قبول هذا القرار من جهة وعلى جودته من جهة أخرى (محمد الصيرفي، ٢٠٠٣). فيمكن لمتخذ القرار أن يحقق جانب الجودة في القرار، إلا أنه في أغلب الأحيان قد لا يأخذ بأفضل البدائل ويلجأ متعمداً لاتخاذ قرار أقل جودة لتحقيق القبول لهذا القرار من قبل الأفراد والمتأثرين بالقرار، بناءاً على ذلك فلابد لمتخذ القرار أن يوازن بين جودة القرار وقبول القرار من خلال أفراده، فلا يجب أن نضحي بالجودة في مقابل القبول ولكن المهم هو العمل علي توفير وإيجاد القبول المناسب للقرار وهذا هو التحدي الذي يجب أن يقبله متخذ القرار وينجح في مواجهته (نعمة رقبان، ٢٠٠٨). وعلى المستوى الأسري قد تكون القرارات منها ما هو بسيط وسهل لا يؤثر على الاتجاه العام للأسرة، أو ما هو خطير تتوقف عليه السياسات والاتجاهات والأهداف الإستراتيجية للأسرة ومنها القرارات المرتبطة بتربية الأبناء، والتي تحدد ملامح وصورة المستقبل لهم وللمجتمع.

فاتخاذ القرارات الأسرية هي عملية تفكير مدرك وسلوك يقوم به أحد أفراد الأسرة بمفرده أو الزوجين معاً أو جميعهم عند مواجهة موقف أو مشكلة معينة أو أي أمور تتعلق بحياة الأسرة فيتم اختيار أفضل البدائل أو الحلول للوصول للهدف المرغوب في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة (منار خضر وسناء النجار، ٢٠١٢).

لذلك فقد أشارت فاتن لطفي (١٩٩٧)، فاطمة عبد الكريم (١٩٩٨) إلى ضرورة مشاركة الأزواج والزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بمستقبل الأسرة ومنها القرارات المرتبطة بتربية الأبناء.

ومن ثَم فإن جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء ترتبط دائماً بدرجة قبول المجتمع لهذه القرارات وملاءمتها للأعراف والتقاليد بل وللقوانين والاتفاقيات المرتبطة بهذه القرارات وأهمها اتفاقيات وقوانين ومواثيق حقوق الطفل المحلية والعالمية. من هنا جاءت فكرة البحث الحالي لإجراء دراسة تقييميه لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل، وبذلك تحددت **مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:**

١- ما مدى معرفة الأسر عينة البحث (الآباء والأمهات) باتفاقية حقوق الطفل؟

٢- ما هي أهم حقوق الطفل من وجهة نظر أفراد عينة البحث؟

٣- ما هي أهم مصادر معلومات الأسر عينة البحث عن حقوق الطفل؟
٤- ما هي أهم المشكلات التي تواجه الأطفال في أسر أفراد عينة البحث؟
٥- ما مدى معرفة أفراد عينة البحث بالمؤسسات الحقوقية التي تعمل على حماية حقوق الطفل؟
٦- من هو المسئول عن اتخاذ القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء داخل أسر عينة البحث؟
٧- ما هو مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل لدى أفراد عينة البحث؟
٨- ما هي الفروق في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لبعض متغيرات البحث (حالة المبحوث (أب- أم) والبيئة السكنية (ريف – حضر) وعمل الأم (تعمل- لا تعمل)، المعرفية باتفاقية حقوق الطفل (يعرف- لا يعرف) والمستوى التعليمي للأب والأم – مستوى دخل الأسرة)؟
٩- هل توجد علاقة بين مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (السن (الأب- الأم)- عدد الأبناء – مدة الزواج)؟
١٠- ما هي نسبة مشاركة المتغيرات المستقلة (بيئة السكن – عمل الأم- سن (الأب- الأم)- عدد الأبناء- المستوى التعليمي للأب والأم – مدة الزواج – مستوى دخل الأسرة – المعرفية باتفاقية حقوق الطفل) في تفسير نسبة التباين في المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء)؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى إجراء دراسة تقييميه لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد مدى معرفة الأسر عينة البحث (الآباء والأمهات) باتفاقية حقوق الطفل.
٢- التعرف على أهم حقوق الطفل من وجهة نظر أفراد عينة البحث.
٣- تحديد الأهمية النسبية لمصادر معلومات الأسر عينة البحث عن حقوق الطفل.
٤- دراسة أهم المشكلات التي تواجه الأطفال في أسر أفراد عينة البحث.
٥- تحديد مدى معرفة أفراد عينة البحث بالمؤسسات الحقوقية التي تعمل على حماية حقوق الطفل.
٦- تحديد مسئولية اتخاذ القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء داخل أسر عينة البحث.
٧- دراسة مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل لدى أفراد عينة البحث.
٨- دراسة الفروق في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لبعض متغيرات البحث (حالة المبحوث (أب- أم) والبيئة السكنية (ريف – حضر) وعمل الأم (تعمل- لا تعمل)، المعرفية باتفاقية حقوق الطفل (يعرف- لا يعرف) والمستوى التعليمي للأب والأم – مستوى دخل الأسرة).
٩- توضيح العلاقة بين مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (السن (الأب- الأم)- عدد الأبناء – مدة الزواج).

١٠- تحديد نسبة مشاركة المتغيرات المستقلة (بيئة السكن – عمل الأم- سن (الأب- الأم)- عدد الأبناء- المستوى التعليمي للأب والأم – مدة الزواج – مستوى دخل الأسرة – المعرفية باتفاقية حقوق الطفل) في تفسير نسبة التباين في المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء).

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الحالي إلى ما يلي:-

١-إلقاء الضوء على أهم اتفاقيات وقوانين ومواثيق حقوق الطفل ومنها اتفاقية حقوق الطفل الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م والتي من شأنها رفع الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة متمثلة في الآباء والأمهات بأهم حقوق الطفل الواردة في هذه الاتفاقيات والمواثيق لما لها من مردود بارز في بناء شخصية الطفل وتكوينه النفسي والاجتماعي انعكاسا على دوره المستقبلي في تقدم وتنمية المجتمع.

٢-تسهم نتائج البحث الحالي في تصميم البرامج الإرشادية لتوعية الآباء والأمهات بحقوق الطفل المتفق عليها في المواثيق والاتفاقيات المحلية والدولية. بما يسهم بصورة أو بآخري في رفع مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء.

٣-يعتبر هذا البحث إضافة جديدة للدراسات العربية التي تهتم بقطاع عريض من قطاعات المجتمع وهو الأطفال، لما لهذه المرحلة العمرية من أهمية في إرساء الأسس الصحيحة للشخصية التي يعهد إليها فيما بعد ببناء وتنمية المجتمع.

٤-يعتبر البحث الحالي محاولة جديدة لربط مجال التخصص بالجانب القانوني والتشريعي المرتبط بالطفل المصري.

الأسلوب البحثي

أولاً: فروض البحث.

١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمتغيرات البحث (حالة المبحوث، البيئة السكنية، عمل الأم، المعرفة باتفاقية حقوق الطفل، المستوى التعليمي للأب والأم، مستوى دخل الأسرة).

٢-توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (سن (الأب- الأم)- عدد الأبناء – مدة الزواج).

٣-تتحدد نسبة مشاركة المتغيرات المستقلة (البيئة السكنية- السن- الحالة (أب- أم) -عدد الأبناء- مدة الزواج – المستوى التعليمي للأب والأم- مستوى الدخل- المعرفية باتفاقية حقوق الطفل) في تفسير نسبة التباين في المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل) طبقاً لأوزان معاملات الانحدار ودرجات الارتباط.

ثانياً: المصطلحات العلمية والمفاهيم الإجرائية للبحث.

القرار Decision: يعرف القرار بأنه هو الثبات على اختيار محدد أو إجراء معين (Raymond, 1990)

ويعرف القرار إجرائياً بأنه: اختيار أو تصرف معين يتم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للموقف أو المشكلة محل البحث.

اتخاذ القرار Decision Making: هو الحكم باختيار الإستراتيجية أو التصرف الذي يعتقد متخذ القرار أنه يقدم الحل الأمثل للمشكلة (Raymond, 1990) كما أنه يعبر عن المواجهة اليومية المستمرة للمشكلات التي يتعرض لها الفرد ويعمل على حلها (محمد فتحي،٢٠٠٠).

ويعرف اتخاذ القرار إجرائياً بأنه: عملية تفكير مدرك في مواجهة موقف أو مشكلة لأختيار أنسب الوسائل أو أفضل الحلول التي تؤدى إلى أهداف واضحة ومحددة تتناسب مع قيم ومعايير الفرد وموارده المادية والبشرية.

القرار الأسري Family Decision: هو العملية التي يقوم أفراد الأسرة عن طريقها بوضع الاختيارات والوصول إلى الأحكام التي تحقق الأهداف المنشودة (Galvin, et al., 2004).

ويعرف القرار الأسري إجرائياً بأنه: الأختيار أو التصرف الذي يقوم به كل أو بعض أفراد الأسرة إزاء موقف أومشكلة معينة ترتبط بكل أو بعض أفراد الأسرة.

ويعرف اتخاذ القرار الأسري إجرائياً بأنه: هو عملية الاختيار المدرك والرشيد التي يقوم بها كل أو بعض أفراد الأسرة في مواجهة مشكلة أو موقف محدد يرتبط بكل أو بعض أفراد الأسرة لأختيار أنسب الوسائل أو الحلول التي تؤدي إلى تحقيق أهداف أسرية محددة وواضحة تتناسب مع قيم ومعايير وثقافة أفراد الاسرة ومواردهم المادية والبشرية.

جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء the quality of family decisions associated with raising sons

يقصد بها قدرة الأسرة ممثلة في الآباء والأمهات على اتخاذ قرارات إيجابية رشيدة تتفق مع بنود اتفاقيات ومواثيق وقوانين حقوق الطفل عند التعامل مع الأمور المرتبطة بتربية الأبناء وتشتمل على قرارات مرتبطة بالحقوق الصحية، النفسية والاجتماعية، الاقتصادية، والتعليمية والثقافية.

الطفل child: يعرف الطفل بأنه " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه" (اليونيسيف، ٢٠١٣أ). وتعتبر اليونيسيف هي الجهة الوحيدة التي وضعت تعريف وسن محدد للطفل.

حقوق الطفل child rights

هي المكتسبات الشرعية والقانونية التي تثبت للإنسان منذ ولادته وتستمر إلى بلوغه ومنها ما هو حسي كالرضاعة والحضانة ومنها ما هو معنوي كاللعب والحب والعطف والبعض منها مالي كالنفقة

والإرث (هنادي البلبيسي، ٢٠٠٥) **ويقصد بها إجرائياً** في هذا البحث الحقوق التي وردت في قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ١٩٨٩م والتي صدق عليها البرلمان المصري في ٢٧ مايو ١٩٩٠م.

ثالثاً: منهج البحث.

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي والتحليلي.

رابعاً: حدود البحث.

١- **الحدود البشرية:** تم تطبيق البحث على عينة عمديه غرضيه بلغت ٣٣٣ أب وأم، وقد أشترط في أفراد العينة أن يكونوا من أسر متكاملة البناء تشتمل على الأب والأم والأبناء، وأن يكون لدى الأسرة عدد أثنين من الأبناء على الأقل مختلفين في الجنس، ومن مستويات اجتماعية اقتصادية مختلفة.

٢- **الحدود الجغرافية:** حددت الباحثة مركزى شبين الكوم وأشمون محافظة المنوفية وبعض القري التابعة لهما كمجال جغرافي للبحث، وقد تم تطبيق أدوات البحث عن طريق الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع بعض أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال بكلية التربية النوعية بأشمون وبعض الأهل والأصدقاء والجيران للباحثة، وكذلك بعض المترددات على جمعيات تنمية المجتمع بمركز أشمون وأولياء الأمور ببعض المدارس–أثناء الأشراف على التربية الميدانية– ودور الحضانة التابعة لمركزي شبين الكوم وأشمون والقري التابعة لهما.

٣- **الحدود الزمنية:** استغرق تطبيق البحث وجمع البيانات فترة زمنية امتدت من بداية شهر أكتوبر ٢٠١٣م إلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣م.

خامساً: تصميم وبناء وتقنيين أدوات البحث:

اشتملت أدوات البحث على:

١- **استمارة البيانات العامة للأسرة.**

تم إعدادها بهدف جمع البيانات الأساسية عن أسر عينة البحث بما يخدم أهداف البحث، واشتملت على بيانات عن بيئة السكن (ريف – حضر)، وحالة المبحوث (أب– أم)، والسن، ومدة الزواج، وعمل الأم (تعمل– لا تعمل)، وعدد الأبناء، وبيان عن المستوى التعليمي للأب والأم والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مستويات هي مستوى تعليمي منخفض(أمي– يقرأ ويكتب– ابتدائية)، ومستوى تعليمي متوسط (حاصل على شهادة إعدادية– حاصل على مؤهل متوسط وما يعادله– مؤهل فوق متوسط)، ومستوى مرتفع (حاصل على مؤهل جامعي – حاصل على مؤهل أعلى من الجامعي)، كما تضمنت الاستمارة بيان بدخل الأسرة حيث تم تحديده وفقا لثلاث مستويات هي المستوى المنخفض ويشمل فئات الدخل(أقل من ٦٠٠جنية، من٦٠٠:أقل من٨٠٠، من٨٠٠:أقل من١٠٠٠) والمستوى المتوسط ويشمل فئات الدخل(من١٠٠٠:أقل من١٢٠٠، من١٢٠٠:أقل من١٥٠٠– من١٥٠٠:أقل من ٢٠٠٠) والمستوى

المرتفع ويشمل فئات الدخل(٢٠٠٠جنية فأكثر). وقد تم الأستعانة بالأساتذة المتخصصين لتحديد هذه الفئات والمستويات.

٢- **استبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل.**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث قامت الباحثة بإعداد استبيان أولى عن جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل بهدف التعرف على مستوى جودة هذه القرارات لدى أفراد عينة البحث، وقد تم إعداد الاستبيان في ضوء التعريف الإجرائي لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في صورته الأولية يتكون من (٦١) عبارة بعضها إيجابي والآخر سلبي مقسمة على أربعة محاور هما:

***المحور الأول: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية:** واشتمل على (١٦) عبارة تقيس جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية من حيث حق الطفل في التغذية الكافية والمتوازنة التي تتلاءم مع مراحل نموه وتمكنه من النمو بأقصى درجة، وحق الطفل في نظافة الوجبات المقدمة له وخلوها من المواد الضارة والجراثيم المرضية، والحماية من المواد المضافة والأغذية المحفوظة، والحفاظ على نظافته الشخصية، حق الطفل في الحماية الطبية وهو جنيين أثناء فترة الحمل من خلال المتابعة المستمرة مع الطبيب الخاص، وبعدها من خلال حقه في الرضاعة الطبيعية وإعطاء التطعيمات في مواعيدها، بل وإعطاءه الطعوم الواقية من الأمراض المعدية في مواسم انتشارها، وحق الطفل في الحصول على المسكن الملائم من الناحية البيئية والتأثيثيه.

***المحور الثاني: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية:** واشتمل على (٢١) عبارة تقيس جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية ومنها حق الطفل في الاسم اللائق، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والزيارات العائلية ومزاولة الأنشطة والألعاب الإستجماميه، وحق الطفل في حرية الاندماج بالآخرين، وحق الطفل في الشعور بالأمن والآمان والاطمئنان والاهتمام وحسن المعاملة وعدم التمييز وغرس الثقة، وعدم الإساءة أو الانتهاكات الجنسية، حق الطفل في رؤية والديه والاتصال المباشر والمستمر بأسرته، حق الطفل في التعبير عن رأيه والاستماع له دون ممارسة أية ضغوط، ومشاركته في اتخاذ القرارات.

***المحور الثالث: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية:** واشتمل على (١٢) عبارة تقيس جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية ومنها حق الطفل في أن يكون له مصروف ثابت، وأن يترك له حرية التصرف في هذا المصروف، وحقه في بعض المدخرات الشخصية، كذلك حق الطفل في الحماية من العمل في أعمال خطيرة تهدد حياته، والحماية من الاستخدام لزيادة دخل الأسرة، وحق الطفل في الحماية في مخاطر الطرق العامة، حقه في العيش في مستوى معيشي يلاءم نموه واحتياجاته، وحق الطفل في الرعاية الأسرية الكاملة .

***المحور الرابع: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية:** واشتمل هذا المحور على (١٢) عبارة تقيس جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية، ومنها حق الطفل في التعليم

الأساسي كحد أدنى من التعليم، حق الطفل في نوعية التعليم التي تتلاءم مع قدراته ومواهبه البدنية والعقلية، حق الطفل في وقت الراحة ووقت الفراغ وممارسة الأنشطة التي تعمل على إظهار قدراته، وتوافر مصادر المعرفة المتعددة، حق الطفل في الحماية من رؤية الصور أو المطبوعات أو الأعمال الفنية التي تتنافى مع العادات والتقاليد المجتمعية، حق الطفل في تقديم المعلومات والتوجيهات الصحية اللازمة للمحافظة على صحته، حق الطفل في الذهاب إلى دور الحضانة عندما يسمح سنه بذلك. بالإضافة إلى خمس عبارات تقيس مدى معرفة أفراد عينة البحث باتفاقية حقوق الطفل، وأهم مصادر معلومات أفراد عينة البحث عن حقوق الطفل، ومدى معرفة أفراد عينة البحث بالمؤسسات الحقوقية التي تعمل على حماية حقوق الطفل وأهم حقوق الطفل من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وأهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال داخل أسر عينة البحث، والمسئول عن اتخاذ القرارات المرتبطة بتربية الأبناء داخل الأسرة، وللتعرف على صدق محتوى الاستبيان Validity content تم عرضه في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين (٩ محكمين) من الأساتذة المتخصصين في إدارة المنزل والمؤسسات، وقد أتفق المحكمين على عبارات الاستبيان بنسب تراوحت بين ٩٦%، ٩٩%، كما جاءت نسبة الاتفاق على الاستبيان ككل ٩٨%، وقد تم تعديل صياغة بعض العبارات في ضوء الملاحظات التي أبداها السادة المحكمين، وبذلك يكون الاستبيان قد خضع لصدق المحتوى. كما تم حساب صدق الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١) معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لاستبيان

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	٠.٩٠٢	٠.٠١
المحور الثاني: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية	٠.٩٠٣	٠.٠١
المحور الثالث: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	٠.٩٠٦	٠.٠١
المحور الرابع: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	٠.٨٩٢	٠.٠١

يتضح من الجدول (١) أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين (٠.٩٠٦، ٠.٨٩٢) وهى قيم دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١ مما يدل على تجانس محاور استبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل والدرجة الكلية للاستبيان. كما تم حساب معامل الثبات للاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢) قيم معامل الثبات لمحاور استبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء

المتغيرات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
المحور الأول: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	٠.٩٥٢	٠.٨٦٣ -٠.٨٤٦٣
المحور الثاني: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية	٠.٨٤٥	٠.٩٣٥-٠.٩٦٣
المحور الثالث: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	٠.٨٥٦	٠.٧٥٦ -٠.٧٤٥
المحور الرابع: جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	٠.٩٦٤	٠.٩٦٨-٠.٩١٣
إجمالي استبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء	٠.٩٣٤	٠.٩٨٢-٠.٩٧٣

يتضح من الجدول (٢) أن جميع قيم معامل ثبات استبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل قيمة عالية تؤكد اتساق الاستبيان وإمكانية تطبيقه على العينة.

وبذلك يكون الاستبيان قد أصبح في صورته النهائية يشتمل على (٦١) عبارة منها (٣٨) عبارة موجبة ،(٢٣) عبارة سالبة، وتتحدد استجابة المبحوثين على هذه العبارات وفقاً لثلاثة اختيارات (دائماً– أحياناً– نادراً) على مقياس متصل (٣–٢–١) للعبارات الموجبة،(١–٢–٣) للعبارات السالبة، وبالتالي تكون أعلى درجة يحصل عليها المبحوث هي(١٨٣) درجة وأقل درجة هي (٦١)، وبذلك أمكن تحديد مستويات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل على كل عبارة ومحور وكذلك على الاستبيان ككل طبقاً لمتوسط كل عبارة ومحور وكذلك متوسط الدرجة الكلية للاستبيان، حيث أن المتوسط الحاصل على متوسط أقل من ٦٠% من الدرجة سواء للعبارة أو للمحور أو للدرجة الكلية للاستبيان يكون مستوى جودة القرارات الأسرية له منخفض، والمتوسط الواقع بين ٦٠% : أقل من ٨٠% يكون مستوى الجودة له متوسط، في حين يكون المتوسط الحاصل على نسبة ٨٠% فأكثر من الدرجة يحقق مستوى جودة مرتفع، كما أمكن تقسيم درجات الاستبيان إلى ثلاثة مستويات من جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء، مستوى جودة منخفض وذلك للحاصلين على أقل من ٦٠% من الدرجة الكلية للاستبيان أي الحاصلين على درجات من ٦١: أقل من ١٠٩.٨ درجة، ومستوى جودة متوسط للحاصلين على درجات من ١٠٩.٨: أقل من ١٤٦.٤ درجة بنسبة مئوية من ٦٠% : أقل من ٨٠%، ومستوى جودة مرتفع للحاصلين على ١٤٦.٤ درجة فأكثر بنسبة مئوية ٨٠% فأكثر.

سادساً: المعالجة الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج Statistical Package for Social Sciences Program (SPSS) حيث تم حساب العدد والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرار والوزن المرجح، وكذلك حساب معاملات أرتباط سبيرمان وألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لتقنيين الأدوات والتعرف على العلاقة بين بعض متغيرات البحث، واختبار T-test لحساب الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث طبقا لبعض متغيرات البحث ثنائية الفئة، واختبار تحليل التباين في اتجاه واحد للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث تبعا لبعض متغيرات البحث ثلاثية الفئة.ومن ثم حساب أقل فرق معنوي (L.S.D) لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات التي يثبت وجود فروق بينها، ومعامل الإنحدار المتعدد ذو الخطوة المتدرجة للأمام Forward Step Wise .

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: النتائج الوصفية لعينة البحث: فيما يلي وصف شامل للعينة وفقاً لمتغيرات البحث.

جدول (٣) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمتغيرات الموضحة

المتغيرات	الفئات	العدد	%	المتغيرات	الفئات	العدد	%
البيئة السكنية	ريف	٢٤٣	٧٣.٠	حالة المبحوث	أب	١٥٣	٤٥.٩
	حضر	٩٠	٢٧.٠		أم	١٨٠	٥٤.١
السن	أقل من ٢٥ سنة	-	-	عمل الأم	تعمل	١٤٤	٤٣.٢
	من ٢٥ : أقل من ٣٥سنة	٧٢	٢١.٦		لا تعمل	١٨٩	٥٦.٨
	من ٣٥ : أقل من ٤٥ سنة	١٢٦	٣٧.٨				
	من ٤٥ : أقل من ٥٥ سنة	١١٧	٣٥.١				
	من ٥٥ سنة فأكثر	١٨	٥.٤				
مدة الزواج	أقل من ٥ سنوات	١٨	٥.٤	عدد الأبناء	(اثنان: ثلاثة)	١٤٤	٤٣.٢
	من ٥ : أقل من ١٠ سنوات	٦٣	١٨.٩		(أربعة: خمسة)	١٥٣	٤٥.٩
	من ١٠ : أقل من ١٥ سنة	٥٤	١٦.٢		(ستة فأكثر)	٣٦	١٠.٨
	من ١٥ : أقل من ٢٠ سنة	٦٣	١٨.٩				
	٢٠ سنة فأكثر	١٣٥	٤٠.٥				

البيئة السكنية: يتضح من الجدول (٣) أن نسبة ٧٣% من أفراد عينة البحث كانت لأسر ريفية مقابل ٢٧% لأسر حضرية. **حالة المبحوث:** كما يشير الجدول إلى أن هناك ٥٤.١% من أفراد عينة البحث لأمهات مقابل ٤٥.٩% لآباء.**السن:** يتضح من الجدول أن أكثر من ثلث أفراد عينة البحث تقع في الفئة العمرية من ٣٥: أقل من ٤٥ سنة بنسبة ٣٧.٨%، يليها الفئة العمرية (من ٤٥: أقل من ٥٥ سنة) بنسبة ٣٥.١%، يليها الفئة (من٢٥: أقل من ٣٥ سنة) بنسبة ٢١.٦% ، في حين كانت أقل نسبة للفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر) بنسبة ٥.٤%. **مدة الزواج:** كما يتضح من الجدول (٣) أن هناك ٤٠.٥%من أفراد عينة البحث تقع في فئة عدد سنوات الزواج (٢٠سنة فأكثر) بنسبة ٤٠.٥%، يليها فئتي (من٥: أقل من ١٠سنوات)، (من ١٥:أقل من ٢٠ سنة) بنسبة متساوية بلغت ١٨.٩%، يليها فئة (من١٠: أقل من ١٥سنة) بنسبة ١٦.٢%، في حين جاءت أقل نسبة من أفراد العينة لفئة عدد سنوات الزواج (أقل من ٥ سنوات) بنسبة ٥.٤%. **عمل الأم:** كما يشير جدول (٣) إلى أن أكثر من نصف حجم عينة البحث كانت لأمهات غير عاملات بنسبة ٥٦.٨%، مقابل ٤٣.٢% للأمهات العاملات.**عدد الأبناء:** كما يتضح من الجدول أن غالبية الأسر عينة البحث لديها عدد أبناء (من أربعة: خمسة) بنسبة ٤٥.٩%، يليها عدد الأبناء (اثنان: ثلاثة) بنسبة٤٣.٢%، في حين أقل نسبة تواجد للأسر ذات عدد الأبناء ستة فأكثر بنسبة ١٠.٨%.

جدول (٤) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمستوى التعليمي للأب والأم ومستوى دخل الأسرة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المستوي التعليمي للأب	مستوى تعليمي منخفض	١٠٨	٣٢.٤
	مستوى تعليمي متوسط	٧٢	٢١.٦
	مستوى تعليمي مرتفع	١٥٣	٤٥.٩
المستوي التعليمي للأم	مستوى تعليمي منخفض	١٢٦	٣٧.٨
	مستوى تعليمي متوسط	٦٣	١٨.٩
	مستوى تعليمي مرتفع	١٤٤	٤٣.٢
مستوى دخل الأسرة	مستوى منخفض	٣٦	١٠.٨
	مستوى متوسط	١٥٣	٤٥.٩
	مستوى مرتفع	١٤٤	٤٣.٢

المستوى التعليمي للأب والأم: يتضح من الجدول (٤) أن أعلي نسبة من الآباء والأمهات عينة البحث تنتمي للمستوى التعليمي المرتفع (حاصل على مؤهل جامعي – حاصل على مؤهل أعلى من الجامعي) بنسبة ٤٥.٩%، ٤٣.٢% على الترتيب، يليها المستوى التعليمي المنخفض (أمي– يقرأ ويكتب– ابتدائية) سواء للأب وللأم بنسبة ٣٢.٤%،٣٧.٨% على الترتيب، في حين جاءت أقل نسبة تواجد لأفراد عينة البحث من ذوات المستوى التعليمي المتوسط (حاصل على شهادة إعدادية– حاصل على مؤهل متوسط وما يعادله– مؤهل فوق متوسط) سواء للأب أو للأم بنسبة٢١.٦%،١٨.٩% على نفس الترتيب. **مستوى دخل الأسرة:** كما يتضح من الجدول أن غالبية أسر عينة البحث تنتمي لمستوى الدخل المتوسط بنسبة ٤٥.٩%، يليها الأسر مرتفعة الدخل بنسبة ٤٣.٢%، وأقل نسبة تواجد للأسر منخفضة الدخل بنسبة ١٠.٨%.

جدول (٥) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمدى معرفتهم باتفاقية حقوق الطفل

المتغيرات	الآباء		الأمهات		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أعرف	٢٥	٧.٥	٧٤	٢٢.٢	٩٩	٢٩.٧
لا أعرف	١٢٨	٣٨.٥	١٠٦	٣١.٨	٢٣٤	٧٠.٣
المجموع	١٥٣	٤٦ %	١٨٠	٥٤%	٣٣٣	١٠٠%

يتضح من الجدول (٥) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث ليس لديهم معرفية باتفاقية حقوق الطفل بنسبة ٧٠.٣% من إجمالي عينة البحث، كما أن غالبية أفراد عينة البحث الذين ليس لديهم معرفة باتفاقية حقوق الطفل كانت من الآباء بنسبة ٣٨.٥%، مقابل ٣١.٨% من الأمهات، في حين أن هناك نسبة أقل من ثلث حجم العينة الكلية لديها معرفية باتفاقية حقوق الطفل بنسبة ٢٩.٧% منهم ٢٢.٢% من الأمهات مقابل ٧.٥% من الآباء، وبما يشير إلى ارتفاع نسبة معرفية الأمهات باتفاقية حقوق الطفل أكثر من الآباء. وقد يرجع ذلك إلى أن الأمهات بطبيعة اضطلاعهن بدور أكبر في رعاية وتربية الأبناء فيكن أكثر اطلاع على كل ما يرتبط بالأطفال وتربيتهم وكذلك حقوقهم، كما قد يرجع إلى كثرة تعرض الأمهات – كنساء – لوسائل الإعلام التي تتناول موضوعات حقوق الطفل بصورة أو بأخرى وبالتالي يكن أكثر معرفية بهذه الاتفاقيات والمواثيق. كما يتضح أيضا من الجدول انخفاض نسبة معرفية أفراد العينة باتفاقية حقوق الطفل بصفة عامة وقد يرجع ذلك لعدم وجود جهات داعمة لرفع وعي أفراد الأسرة سواء كانوا من الآباء أو من الأمهات بهذه الاتفاقيات والمواثيق وأهم بنودها وسبل تطبيقها وتفعيلها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، بالإضافة إلى ذلك فقد أشار أفراد عينة البحث الذين لديهم معرفية بالاتفاقيات والمواثيق إلا أن معرفتهم اقتصرت على المعرفية بأنها اتفاقيات وقوانين لحماية الأطفال، أو مجرد السماع عن أن هناك اتفاقية دولية لحقوق الطفل أو أنه يوجد قانون مصري لحقوق الطفل لكن لم يظهر أياً من أفراد عينة البحث أي معلومات عن أهم بنود هذه الاتفاقيات أو مواد القانون الخاصة بحماية الطفل. أي أن هناك انخفاض في وعي أفراد عينة البحث بهذه الاتفاقيات والمواثيق، بما يشير إلى ضرورة رفع مستوى وعي الأسرة سواء الآباء أو الأمهات بأهم اتفاقيات ومواثيق وقوانين حقوق الطفل، لما لذلك من دور هام في رفع مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء كما أشارت نتائج البحث الحالي.

جدول (٦) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للأهمية النسبية لمصادر معلوماتهم عن حقوق الطفل

الترتيب	الاول		الثاني		الثالث		الرابع		الخامس		السادس		الوزن المرجح		
المصدر	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	الوزن النسبي	%	الترتيب
التليفزيون	٢٠٧	٦٢.٢	٧٢	٢١.٦	٢٧	٨.١	٢٧	٨.١	٠	٠	٠	٠	١٩٨٦	٣٦.٢٨	الاول
الإذاعة	٩	٢.٧	٦٣	١٨.٩	٦٣	١٨.٩	٥٤	١٦.٢	٩٠	٢٧.٠	٥٤	١٦.٢	٦٤٥	١١.٧٨	الخامس
الجرائد والمجلات	٩	٢.٧	٩٠	٢٧.٠	٧٢	٢١.٦	٩٠	٢٧.٠	٢٧	٨.١	٤٥	١٣.٥	٦٥٣	١١.٩٣	الرابع
الإنترنت	٧٢	٢١.٦	٢٧	٨.١	١٨	٥.٤	٤٥	١٣.٥	١١٧	٣٥.١	٥٤	١٦.٢	٩٦٨	١٧.٦٨	الثاني
الأقارب والأصدقاء	٣٦	١٠.٨	٦٣	١٨.٩	١٠٨	٣٢.٤	٧٢	٢١.٦	٤٥	١٣.٥	٩	٢.٧	٨٩٦	١٦.٣٧	الثالث
أخرى تذكر	_	_	١٨	٥.٤	٣٦	١٠.٨	_	_	٥٤	٦.٢	٢٢٥	٦٧.٦	٣٢٦	٥.٩٦	السادس
مجموع الأوزان													٥٤٧٤		

يتضح من الجدول (٦) أن التليفزيون يحتل الترتيب الأول كمصدر لمعلومات أفراد عينة البحث عن حقوق الطفل بوزن نسبي قدره ١٩٨٦ ونسبة مئوية ٣٦.٢٨%، يليه في الترتيب الثاني الإنترنت بوزن نسبي قدره ٩٦٨ ونسبة مئوية ١٧.٦٨%، وفي الترتيب الثالث لمصادر معلومات أفراد عينة البحث عن حقوق الطفل جاءت الأقارب والأصدقاء بوزن نسبي ٨٩٦ ونسبة مئوية ١٦.٣٧%، وفي الترتيب الرابع والخامس جاء كل من (الجرائد والمجلات) والإذاعة بوزن نسبي قدره ٦٥٣،٦٤٥ على الترتيب ونسبة مئوية ١١.٩٣%، ١١.٩٣% على نفس الترتيب.في حين جاء في الترتيب السادس والأخير بعض المصادر الأخرى كمصدر للمعلومات عن حقوق الطفل بوزن نسبي قدره ٣٢٦، ونسبة مئوية ٥.٩٦%، وكانت أهم هذه المصادر الأخرى لمعلومات أفراد العينة عن حقوق الطفل هي الأطفال أنفسهم، والكتب الدراسية وبعض كتب القانون. وقد ترجع هذه النتائج إلى أن التليفزيون ما زال هو أكثر وسائل الإعلام انتشاراً في كافة البيوت المصرية، والمصدر الأول للمعلومات في شتى المجالات، والأكثر قدرة على جذب الجمهور إليه كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات والأبحاث.

جدول (٧) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمؤسسات حماية حقوق الطفل التي يعرفونها

المؤسسات	التكرار	%
المجلس القومي للأمومة والطفولة	١٤	٤.٢
المجلس القومي لحقوق الإنسان	٢٦	٧.٨
المؤسسات الدينية (الأزهر- المساجد – الكنائس)	٦٣	١٨.٩
المؤسسات الاجتماعية والتربوية (الأسرة- المدرسة- دور الحضانة)	١٠٩	٣٢.٧
القضاء	٣٨	١١.٤

يتضح من الجدول (٧) انخفاض وعي أفراد عينة البحث بأهم المؤسسات التي تعمل على حماية الطفل، حيث أشار ٤.٢% فقط إلى معرفتهم بالمجلس القومي للأمومة والطفولة كأحد مؤسسات حماية حقوق الطفل، كما أشار ٧.٨% من أفراد العينة للمجلس القومي لحقوق الإنسان كأحد المؤسسات لحماية حقوق الطفل، في حين أشار ١١.٤% لمؤسسة القضاء كأحد المؤسسات الهامة في حماية هذه الحقوق، في حين ذهب ١٨.٩% من أفراد عينة البحث إلى المؤسسات الدينية متمثلة في المساجد والكنائس ومؤسسة الأزهر في حماية حقوق الطفل، إلا أن النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث أشارت إلى دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وأهمها الأسرة والمدرسة ودار الحضانة في حماية حقوق

الطفل، وبما يشير إلى أن نظرة الأفراد ما زالت ترى أن الأسرة بالإضافة إلى المؤسسات التربوية الأخرى (المدرسة ودار الحضانة) هي المسئول الأول عن حماية حقوق الطفل، إلا أن المؤسسات الرسمية التي تكفلها الدولة والمجتمع لحماية حقوق الطفل ومنها القضاء والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للأمومة والطفولة ما زالت لا تلعب الدور الكافي لحماية الطفل من وجهة نظر أفراد عينة البحث، ولذلك يجب نشر الوعي بدور هذه المؤسسات الهامة في توعية الأسرة والطفل بحقوق الطفل وسبل اكتسابها والدفاع عنها والحفاظ عليها بكافة الطرق الرسمية وغير الرسمية.

جدول (٨) التوزيع النسبي لأهم حقوق الطفل كما يدركها أفراد عينة البحث

حقوق الطفل كما يدركها افراد عينة البحث	التكرار	%
حق الطفل في التغذية السليمة والملبس المناسب	٣٠٩	٩٢.٨
حق الطفل في التعليم المناسب	٢٥٦	٧٦.٩
حق الطفل في الترفية واللعب وممارسة الهوايات والأنشطة	١٦٤	٤٩.٢
حق الطفل في البيئة السكنية الملائمة وصحية	١٢٣	٣٦.٩
حق الطفل في الحماية من كافة أنواع المخاطر	١٦٢	٤٨.٦
حق الطفل في الإحساس بالأمان والاطمئنان	٩٧	٢٩.١
حق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية	٨٥	٢٥.٥
حق الطفل في الإحساس بالاهتمام والحب	٧٩	٢٣.٧
حق الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الطبيعية كباقي الاطفال	٤٣	١٢.٩

تشير نتائج الجدول (٨) إلى أنه من أهم حقوق الطفل التي يدركها أفراد عينة البحث، حق الطفل في التغذية السليمة والملبس المناسب كأحد الحقوق الصحية بنسبة ٩٢.٨% من أفراد عينة البحث، يليها حق الطفل في التعليم المناسب كأحد الحقوق التعليمية والثقافية والتي أشار إليه ٧٦.٩% من أفراد عينة البحث، يليها حق الطفل في الترفيه واللعب وممارسة الهويات والأنشطة بنسبة ٤٩.٢%، كما أشار ٤٨.٦% من أفراد عينة البحث إلى حق الطفل في الحماية من كافة أنواع المخاطر، كما أن هناك ٣٦.٩% من أفراد عينة البحث ترى أنه من حق الطفل العيش في بيئة سكنية ملائمة وصحية، في حين أشار بعض أفراد عينة البحث وبنسب متباينة تراوحت ما بين ٢٩.١%: ٢٣.٧% إلى بعض الحقوق الاجتماعية والنفسية للطفل مثل حقه في الإحساس بالأمان والاطمئنان والتعبير عن رأيه بحرية وحقه في الاهتمام والحب، وبما يشير إلى عدم الوعي بالكثير من حقوق الطفل لدى أفراد عينة البحث خاصة الحقوق الاجتماعية والنفسية، في حين لم يشير سوا ١٢.٩% فقط من أفراد عينة البحث إلى حق الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الطبيعية كباقي الأطفال وبما ينبأ عن أن هذه الفئة مازالت تحتاج للمزيد من الاهتمام والتوعية بأهم حقوقها على المستوى الأسري.

جدول (٩) التوزيع النسبي لأهم المشكلات التي تواجه الأطفال كما يدركها أفراد عينة البحث

المشكلات التي تواجه الأطفال كما يدركها أفراد عينة البحث	التكرار	%
زيادة طلبات واحتياجات الابناء بما يفوق إمكانات الأسرة	٢٨٩	٨٦.٨
عدم قدرة الأم على متابعة الأبناء من الناحية التعليمية واللجوء للدروس الخصوصية	٢٣٦	٧٠.٩
عدم وجود وقت فراغ للعب وممارسة الهوايات والأنشطة والزيارات واجتماع الاسرة في أيام الدراسة	٢٣٢	٦٩.٧
غياب الأب لفترات طويلة خارج المنزل بما لا يتيح فرصة للتواصل المستمر معه	١٦٩	٥٠.٨
ترك الابناء لبعض الوقت اثناء خروج الام للعمل	١٢٥	٣٧.٥
وجود بعض مشكلات صعوبات التعلم	٩٥	٢٨.٥
عدم القدرة على التعبير عن الراي بسبب عصبية الاب او الام	٨٦	٢٥.٨
وجود بعض المشكلات الصحية	٤٦	١٣.٨
وجود بعض السلوكيات غير المرغوب فيها مثل (الكذب- الغيرة من الاخوة والرغبة في الإستحواز على اهتمام الأب والأم)	٢٩	٨.٧

يتضح من الجدول (٩) أنه من أهم المشكلات التي تواجه الأطفال كما يدركها أفراد عينة البحث جاءت المشكلات المادية الخاصة بزيادة احتياجات الأبناء بما يفوق إمكانات الأسرة بنسبة ٨٦.٨%، وذلك على الرغم من أن هناك ٤٣.٢% من أفراد عينة البحث ينتمون إلى فئات الدخل المرتفع إلا أن الغزو الاستهلاكي الفضائي والتكنولوجي التي تتعرض له كافة الأسر يجعلها دائماً أمام عجز عن الوفاء بكافة احتياجات أبنائها، يليها عدم قدرة الأم على متابعة الأبناء من الناحية التعليمية واللجوء للدروس الخصوصية بنسبة٧٠.٩%، يليها عدم وجود وقت فراغ للعب وممارسة الهوايات والأنشطة والزيارات واجتماع الأسرة في أيام الدراسة بنسبة ٦٩.٧% وبما يشير إلى بعض المشكلات الخاصة بالتعليم، يليها غياب الأب لفترات طويلة خارج المنزل بما لا يتيح فرصة للتواصل المستمر معه بنسبة ٥٠.٨%، يليها ترك الأبناء لبعض الوقت أثناء خروج الأم للعمل بنسبة ٣٧.٥%، إلا أن المشكلات الصحية جاءت بنسبة ١٣.٨% بما يشير إلى اهتمام ووعي الأسرة بالحقوق الصحية للأبناء وبما يتسق مع نتائج الجدول (٨). في حين جاءت أقل المشكلات أهمية بعض المشكلات السلوكية الغير مرغوب فيها مثل (الكذب– الغيرة من الأخوة والرغبة في الإستحواز على اهتمام الأب والأم) بنسبة٨.٧%. وبذلك فإنه ما زال هناك العديد من حقوق الطفل وعلى كافة المستويات تنتهك بصورة أو بآخري داخل الأسرة.

جدول (١٠) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمسئول عن اتخاذ القرارات المرتبطة بتربية الأبناء

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية %
الأب بمفرده	**٩**	**٢.٧**
الأم بمفردها	**٣٦**	**١٠.٨**
الأب والأم معاً	**١٨٠**	**٥٤.١**
يتدخل أفراد آخرون مع الأب والأم	**١٠٨**	**٣٢.٤**
المجموع	**٣٣٣**	**%١٠٠**

يشير الجدول (١٠) إلى أن هناك ٥٤.١% من عينة البحث يشترك فيها الأب والأم في اتخاذ القرارات المرتبطة بتربية الأبناء وذلك مؤشر غير مرضي عن مدى اشتراك الأب والأم في اتخاذ القرارات الخاصة بالأبناء خاصة وأن جميع أفراد عينة البحث من أسر مكتملة البناء، كما أن هناك ٣٢.٤% من أفراد عينة البحث أشاروا إلى تدخل أفراد آخرين في اتخاذ هذه القرارات وجاء هؤلاء الآخرون متمثلين في الجد أو الجدة، وذلك أيضا مؤشر خطير فمسئولية اتخاذ القرارات الخاصة بتربية الأبناء يجب أن تكون مسئولية الأبوين مع الاستفادة من خبرات الآخرين ولكن دون تدخل منهم في ذلك، كما أن هناك نسبة ١٠.٨% من أمهات عينة البحث هي المسئولة مسئولية منفردة باتخاذ القرارات المرتبطة بتربية الأبناء، و٢.٧% من الآباء هم المسئولون عن ذلك، ويتفق ذلك مع دراسة (منار خضر وسناء النجار ،٢٠١٢) التي أشارت إلى أن سلطة اتخاذ قرارات تربية الأبناء داخل الأسرة تتم بأسلوب ديكتاتوري بنسبة ٥٨.٧% ، إلا أن الدراسات السابقة أشارت إلى ضرورة مشاركة الأب والأم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتربية ومستقبل الأبناء (فاتن لطفي، ١٩٩٧، فاطمة عبد الكريم ، ١٩٩٨)

*** مستويات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل على كل عبارة ومحور وكذلك للاستبيان ككل.**

جدول (١١) توزيع أفراد عينة البحث على مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء على محور جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية

م	العبارة	دائما	أحيانا	نادرا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الجودة
		%	%	%			
١	اختار لابنائي التغذية الكافية والمتوازنة التي تتلاءم مع اطوار نموهم.	٥٤.١	٢٧.٠	١٨.٩	٢.٣٥	٠.٧٨	مرتفع
٢	اختار لابنائي الاغذية التي تمكنهم من النمو باقصى درجة تسمح بها إمكاناتهم.	٤٣.٢	٤٣.٢	١٣.٥	٢.٣٠	٠.٦٩	متوسط
٣	اتأكد من النظافة التامة للوجبات المقدمة لابنائى وكذلك خلوها من المواد الضارة والجراثيم المرضية.	٧٣.٠	٢٧.٠	–	٢.٧٣	٠.٤٤	مرتفع
٤	اختار ممارسة الرضاعة الصناعية لتغذية الأبناء أفضل من الرضاعة الطبيعية التي تفقد جسم الأم رشاقته.	–	١٠.٨	٨٩.٢	٢.٨٩	٠.٣١	مرتفع
٥	اختيار الاغذية المضاف إليها مواد ملونه لكي تكون جذابة للتناول بالنسبة للأبناء	٢.٧	٤٥.٩	٥١.٤	٢.٤٩	٠.٥٥	مرتفع
٦	اوجه ابنائي لشراء الاغذية المضاف إليها نكهات الطعم والرائحة التي يفضلونها.	٥.٤	٣٥.١	٥٩.٥	٢.٥٤	٠.٦٠	مرتفع
٧	اقدم لابنائي الاغذية المحفوظة لسهولة إعدادها.	–	٢١.٦	٧٨.٤	٢.٧٨	٠.٤١	مرتفع
٨	احرص على زيارة الطبيب بصفة مستمرة اثناء فترات الحمل (مع زوجي- مع زوجتي) للاطمئنان على نمو الجنين بشكل طبيعي.	٥٩.٥	٢٤.٣	١٦.٢	٢.٤٣	٠.٧٦	مرتفع
٩	اسرع بعرض ابنى على الطبيب في حال تعرضه للمرض.	٦٢.٢	٢٤.٣	١٣.٥	٢.٤٩	٠.٧٢	مرتفع
١٠	اقوم بالكشف أو عمل تحليلات بصفة دورية على أبنائي للاطمئنان على صحتهم.	٥٤.١	٢١.٦	٢٤.٣	١.٧٠	٠.٨٤	منخفض
١١	اقوم بإعطاء ابنائي التطعيمات في مواعيدها.	٨٣.٨	١٦.٢	–	٢.٨٤	٠.٣٧	مرتفع
١٢	اختار ممارسة بعض العادات المجتمعية لابنائي مثل إجراء عملية الختان للإناث حفاظاً على العادات والتقاليد.	٤٣.٢	١٦.٢	٤٠.٥	١.٩٧	٠.٩٢	متوسط
١٣	اقوم بإعطاء ابنائي بعض الطعوم الواقية من الامراض المعدية في بداية المواسم التي تنشط فيها هذه الأمراض.	١٨.٩	٢١.٦	٥٩.٥	١.٥٩	٠.٧٩	منخفض
١٤	احرص على نظافة ابنائي الشخصية وارشدهم لذلك	٨٦.٥	١٣.٥	–	٢.٨٦	٠.٣٤	مرتفع
١٥	اوفر لابنائي المسكن الصحي الملائم من الناحية البيئية.	٦٤.٩	٣٥.١	–	٢.٦٥	٠.٤٨	مرتفع
١٦	اختار قطع الاثاث (اسره- مكاتب- دواليب...) الملائمة لاحتياجات أبنائي في الحجرات الخاصة بهم	٥٩.٥	٣٢.٤	٨.١	٢.٥١	٠.٦٤	مرتفع
	إجمالي جودة القرارات الاسرية المرتبطة بالحقوق الصحية				٣٩.٨	٦.٩٦٦	مرتفع

تشير النتائج الموضحة بالجدول (١١) إلى أن أغلب القرارات المرتبط بالحقوق الصحية تتسم بمستوى جودة مرتفع، حيث جاءت العبارة الرابعة لتحتل الترتيب الأول في مستوى الجودة للقرارات المرتبطة بالحقوق الصحية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٨٩) والانحراف المعياري (٠.٣١) مما يشير إلى أن أفراد عينة البحث يتمتعون بمستوى جودة مرتفع في اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الرضاعة الطبيعة لتغذية الأبناء بدلاً من الرضاعة الصناعية، يليها العبارة رقم (١٤) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٨٦) وانحراف معياري (٠.٣٤) والخاصة بحرص أفراد العينة على النظافة الشخصية للأبناء وإرشادهم لذلك، وقد يرجع ذلك إلى الغرائز الفطرية التي خلق الله عليها الأبوين، كما جاءت العبارة رقم (١١) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٨٤) وانحراف معياري (٠.٣٧) حيث تمتع عينة البحث بمستوى مرتفع في جودة اتخاذ القرارات المتعلقة بإعطاء الأبناء التطعيمات في مواعيدها، في حين جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١٣) بمتوسط حسابي (١.٥٩) وانحراف معياري (٠.٧٩) بما يشير إلى انخفاض مستوى جودة القرارات المرتبطة بحماية حق الأبناء من الممارسات المجتمعية الخاطئة مثل عملية ختان الإناث، على الرغم من أن قانون الطفل المصري يحظر ختان الإناث بما يشير إلى استمرارية سيطرة العادات والتقاليد على القوانين والاتفاقيات، كما تشير النتائج إلى

أن إجمالي مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق الصحية مرتفعة. وقد يرجع ذلك إلى أن الحقوق الصحية هي أول وأهم أنواع الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان بصفة عامة والطفل بصفة خاصة. وهي أحد أنواع الحاجات الفسيولوجية المطلوب إشباعها لكي يستطيع الفرد أن يستمر في الحياة بصحة جيدة لذلك تحرص الأسرة عليها، ويتسق ذلك مع نتائج الجدول رقم (٨) الذي أشار لأهم حقوق الطفل كما يدركها أفراد عينة البحث.

جدول (١٢) توزيع أفراد عينة البحث على مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء على محور جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية

م	العبارة	دائما	أحيانا	نادرا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الجودة
		%	%	%			
١	اختار لأبنائي أسماء محببة لي حتى إذا كانت غير لائقة أو غير مقبولة من قبلهم ومن قبل المحيطين.	١٦.٢	٣٢.٤	٥١.٤	٢.٣٥	٠.٧٤	مرتفع
٢	اختار لعب الأبناء بمفردي دون مشاركتهم في ذلك.	١٨.٩	٤٥.٩	٣٥.١	٢.١٦	٠.٧٢	متوسط
٣	أحرص على أن يشارك أبنائي في المناسبات الاجتماعية على المستوى الأسرى والعائلي.	٥١.٤	٤٨.٦	.	٢.٥١	٠.٥٠	مرتفع
٤	أفضل اصطحاب أبنائي أثناء الزيارات العائلية أو شراء المستلزمات المنزلية	٣٢.٤	٥٤.١	١٣.٥	٢.١٩	٠.٦٥	متوسط
٥	أتيح لأبنائي مزاولة الألعاب والأنشطة الإستجمامية المناسبة لهم.	٣٢.٨	٥٦.٨	١٠.٨	٢.٢٢	٠.٦٢	متوسط
٦	أترك لأبنائي حرية الاندماج مع الآخرين.	٤٨.٦	٤٠.٥	١٠.٨	٢.٣٨	٠.٦٧	مرتفع
٧	أختار القسوة على أبنائي في المعاملة لكي يشبوا أقوياء.	١٨.٩	٥١.٤	٢٩.٧	٢.١١	٠.٦٩	متوسط
٨	أميز بين أبنائي في المعاملة فأفضل الذكور على الإناث أو الكبير على الصغير أو العكس.	٢٩.٧	١٣.٥	٥٦.٨	٢.٢٧	٠.٣٩	متوسط
٩	أشعر أبنائي بالأمن والاطمئنان.	٨١.١	١٨.٩	.	٢.٨١	٠.٣٩	مرتفع
١٠	تحتد الخلافات والمشاجرات بيني وبين الطرف الأخر أمام الأبناء.	١٨.٩	٥١.٤	٢٩.٧	٢.١١	٠.٦٩	متوسط
١١	أحدد أوقات معينة لاجتماع الأسرة بحيث يمكن للأبناء رؤية الوالدين والاتصال بهم بصورة منتظمة.	٣٥.١	٣٢.٤	٣٢.٤	٢.٠٣	٠.٨٢	متوسط
١٢	أشعر أبنائي بأهميتهم في حياتي.	١٣.٥	١٨.٩	٦٧.٦	٢.٥٤	٠.٧٢	مرتفع
١٣	أغرس في أبنائي الثقة في أنفسهم.	٧٨.٤	٢١.٦	.	٢.٧٨	٠.٤١	مرتفع
١٤	أتفهم الفروق الفردية بين أبنائي فأعامل كلا منهم حسب قدراته وإمكاناته	٥٩.٥	٣٢.٤	٨.١	٢.٥١	٠.٦٤	مرتفع
١٥	أرفض النقاش مع أبنائي بما يجول في خاطرهم من أفكار لعدم ملائمتها لسنهم.	٢٤.٣	٤٨.٦	٢٧.٠	٢.٠٣	٠.٧٢	متوسط
١٦	أختار بقائي بالمنزل مع أبنائي أكثر من أي خروجات أخري بدونهم.	٤٣.٢	٣٧.٨	١٨.٩	٢.٢٤	٠.٧٥	متوسط
١٧	أقوم بحبس أبني بغرفة مستقلة كأسلوب للعقاب في حالة خطأه.	٥.٤	٢٤.٣	٧٠.٣	٢.٦٥	٠.٥٨	مرتفع
١٨	أحرص على حق أبنائي في الحماية من الإساءات أو الانتهاكات الجنسية حتى إذا كان ذلك يسبب حرجاً.	٦٢.٢	٣٥.١	٢٧	٢.٥٩	٠.٥٤	مرتفع
١٩	أوفر لأبنائي فرصة للحوار والتعبير عن آرائهم دون ممارسة أي ضغوط.	٥٤.١	٤٠.٥	٥.٤	٢.٤٩	٠.٦٠	مرتفع
٢٠	أقاطع أبني في الكلام إذا ما طال حديثه أو مال إلى الثرثرة.	١٠.٨	٥٦.٨	٣٢.٤	٢.٢٢	٠.٦٢	متوسط
٢١	أفضل مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية.	٢٩.٧	٤٨.٦	٢١.٦	٢.٠٨	٠.٧١	متوسط
	إجمالي جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية				٤٩.٢٧	٧.٦٧	متوسط

تشير نتائج الجدول (١٢) إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية تراوحت ما بين متوسط ومرتفع على جميع عبارات المحور، حيث جاءت العبارة رقم (٩) في

الترتيب الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٨١) والانحراف المعياري (٠.٣٩) بما يشير إلى ارتفاع مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحق الأبناء في الشعور بالأمن والأمان والاطمئنان داخل أسرهم، في حين جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١١) ورقم (١٥) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما (٢.٠٣)، والانحراف المعياري (٠.٨٢)، (٠.٧٢) على الترتيب، وبما يشير إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحق الأبناء في الاتصال المستمر بالوالدين ورؤيتهم وكذلك حقهم في حرية النقاش والاستماع إليهم ما زال يحتاج إلى مزيد من الجودة. كما يشير الجدول إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحقوق الطفل الاجتماعية والنفسية متوسطة.

جدول (١٣) توزيع أفراد عينة البحث على مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء على محور جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية

م	العبارة	دائماً %	أحياناً %	نادراً %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الجودة
١	اخصص مصروف ثابت لأبنائي (يومي أو أسبوعي أو شهري).	٤٠.٥	٤٠.٥	١٨.٩	٢.٢٢	٠.٧٤	متوسط
٢	أحرص على تخصيص جزء من ميزانية الأسرة لشراء الألعاب لأبنائي.	١٣.٥	٣٢.٤	٥٤.١	١.٥٩	٠.٧٢	منخفض
٣	أترك لأبنائي حرية التصرف في مصروفهم أو في نقود المناسبات والأعياد.	١٦.٢	٥٩.٥	٢٤.٣	١.٩٢	٠.٥٣	متوسط
٤	أضع مدخرات خاصة للأبناء بأسمائهم في البنك.	١٣.٥	٢١.٦	٦٤.٩	١.٤٩	٠.٧٢	منخفض
٥	اختار لأبنائي ممارسة عمل أو حرفة معينة في فترات الأجازة الصيفية للحصول على دخل يساعدني به.	١٣.٥	٣٢.٤	٥٤.١	٢.٤١	٠.٧٢	مرتفع
٦	أمانع أن يمارس أحد أبنائي حرفة معينة أثناء فترة الدراسة حتى لا يعرقل ذلك تعليمه.	٧٨.٤	٨.١	١٣.٥	٢.٦٥	٠.٧١	مرتفع
٧	أحرص على أن يعيش أبنائي في مستوى معيشي ملائم لنموهم واحتياجاتهم.	٧٨.٤	٢١.٦	-	٢.٧٨	٠.٤١	مرتفع
٨	أطلب من أبنائي قضاء بعض احتياجات الأسرة رغم صغر سنهم.	٢٤.٣	٦٢.٢	١٣.٥	١.٨٩	٠.٦١	متوسط
٩	اسمح لأبنى دون الثامنة بركوب الدراجة في الطرق العامة وأتحمل مسئولية ذلك	٢٩.٧	٢٩.٧	٤٠.٥	٢.١١	٠.٨٣	متوسط
١٠	اختار لأبنائي القيام بعض الأعمال الخطيرة التي قد تهدد حياتهم.	٢٧	٢١.٦	٧٥.٧	٢.٧٣	٠.٥٠	مرتفع
١١	استخدم أبنائي لزيادة دخل الأسرة.	١٣.٥	١٦.٢	٧٠.٣	٢.٥٧	٠.٧٢	مرتفع
١٢	أسمح لأبنائي بالانفصال عنى وتحمل مسئولية أنفسهم المادية قبل سن الثامنة عشر.	-	١٨.٩	٨١.١	٢.٨١	٠.٣٩	مرتفع
	إجمالي جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية				٢٧.١٦	٥.٠٦	متوسط

تشير نتائج الجدول (١٣) إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية للعبارات المرتبطة بمحور الحقوق الاقتصادية للطفل تراوحت ما بين منخفض ومرتفع، حيث جاءت العبارة رقم (١٢) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٨١) والانحراف المعياري (٠.٣٩) بما يشير إلى جودة القرارات المرتبطة بحق الطفل في أن ينفق عليه ليحصل على حاجاته الأساسية دون تحمل المسئولية المادية في هذه السن

المبكرة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع المصري الذي مازال يحافظ على الكيان الأسري والاستمرار في حياة واحدة حتى يتمكن الأبناء من الأنفاق عل أنفسهم وتحمل المسئولية، يليها العبارة رقم (٧) بمتوسط حسابي (٢.٧٨) وانحراف معياري (٠.٤١) بما يشير إلى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحق الطفل في العيش في مستوى معيشي ملائم للنمو والاحتياجات، في حين جاءت العبارة رقم (٢) ورقم (٤) في الترتيب الأخير حيث جاء المتوسط الحسابي لهما (١.٥٩)، (١.٤٩)، والانحراف المعياري (٠.٧٢)، (٠.٧٢) على الترتيب، حيث جاءت القرارات الأسرية المرتبطة بحق الطفل في أن يكون له مدخرات خاصة باسمه وتخصيص جزء من ميزانية الأسرة لشراء الألعاب للأطفال في مستوى منخفض، وقد يرجع ذلك لعدم وجود فائض في ميزانية الأسرة لوضع مدخرات مستقبلية للأبناء، كما يشير الجدول إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحقوق الطفل الاقتصادية متوسطة. ويتفق ذلك مع نتائج الجدول (٩) الذي أشار لأهم المشكلات التي تواجه الأطفال في الأسر عينة البحث حيث زيادة المتطلبات والأحتياجات بما يفوق أمكانات الأسرة.

جدول (١٤) استجابات أفراد عينة البحث ومستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء على محور جودة القرارات التعليمية والثقافية

م	العبارة	دائماً %	أحياناً %	نادراً %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الجودة
١	أحرص على أن ينال أبنائي التعليم الأساسي- على الأقل- كحد أدنى من التعليم.	٦٢.٢	٢١.٦	١٦.٢	٢.٤٦	٠.٧٦	مرتفع
٢	اختار لأبنائي بعض الأنشطة التي تعمل على إظهار قدراتهم.	٤٣.٢	٤٠.٥	١٦.٢	٢.٢٧	٠.٧٢	متوسط
٣	أحرص على حق أبنائي في الراحة ووقت الفراغ.	٦٢.٢	٣٥.١	٢.٧	٢.٥٩	٠.٥٤	مرتفع
٤	أوجه أبنائي لتعلم حرفة معينة في حال تعسرهم في التعليم بدلاً من كثرة محاولات التعليم الفاشلة.	٢٤.٣	٢٩.٧	٤٥.٩	٢.٢٢	٠.٨١	متوسط
٥	أقدم لأبنائي المعلومات والتوجيهات الصحية اللازمة للمحافظة على صحتهم	٧٥.٧	١٦.٢	٨.١	٢.٦٨	٠.٦٢	مرتفع
٦	أترك لأبنائي حرية اختيار ما يشاهدون في التليفزيون والفضائيات أو الكمبيوتر والإنترنت.	٢١.٦	٣٧.٨	٤٠.٥	٢.١٩	٠.٧٧	متوسط
٧	اسمح لأبنائي مشاهدة الأعمال الفنية أو الصور والمطبوعات التي تتنافى مع العادات والتقاليد المجتمعية.	٥.٤	٣٢.٤	٦٢.٢	٢.٥٧	٠.٦٠	مرتفع
٨	اختار لأبنائي مزاولة الألعاب والأنشطة التعليمية المناسبة لسنهم.	٧٠.٣	٢٤.٣	٥.٤	٢.٦٥	٠.٥٨	مرتفع
٩	اختار بقاء أبني في المنزل أو مع أي شخص أخر (الجدة أو المربية أو الجارة أو....) أكثر من الذهاب لدار الحضانة عندما يسمح سنه بذلك.	٢٩.٧	٣٢.٤	٣٧.٨	٢.٠٨	٠.٨٢	متوسط
١٠	انتقي لأبنائي الكتب والمجلات العلمية والتعليمية التي تتلاءم مع أعمارهم ومراحل نموهم.	٣٧.٨	٢١.٦	٤٠.٥	١.٩٧	٠.٨٩	متوسط
١١	اختار لأبنائي نوعية التعليم (الحكومي- الخاص- العربي- اللغات-....) التي تعمل على تنمية مواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.	٧٠.٣	٢٧.٠	٢.٧	٢.٦٨	٠.٥٢	مرتفع
١٢	احرص على ذهاب أبنائي بانتظام إلى المدرسة وعدم التغيب إلا في حالات الضرورة القصوى.	٦٢.٢	٢٩.٧	٨.١	٢.٥٤	٠.٦٤	مرتفع
	إجمالي جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية				٢٨.٨٩	٥.٢٥	مرتفع

تشير نتائج الجدول (١٤) إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية للعبارات المرتبطة بمحور الحقوق التعليمية والثقافية للطفل تراوحت ما بين متوسط ومرتفع، حيث جاءت العبارتين رقم (٥) ورقم (١١) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٦٨) لكل منهما وانحراف معياري (٠.٦٢)، (٠.٥٢) على الترتيب بما يشير إلى جودة القرارات المرتبطة بحق الطفل في الحصول على المعلومات والتوجيهات الصحية اللازمة للمحافظة على صحتهم، وحق الطفل في التعليم الذي يتناسب مع مواهبه وقدراته العقلية والبدنية ويعمل على تنميتها إلى أقصى درجة، في حين جاء في الترتيب الأخير من حيث جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية حق الطفل في الحصول على المعرفة من الكتب والمجلات التي تتلاءم مع مراحل نموه حيث كان المتوسط الحسابي لها (١.٩٧) وبانحراف معياري (٠.٨٩) وقد يرجع ذلك إلى أنه بالرغم من توافر الكتب والمجلات اللازمة لكافة مراحل النمو وبأسعار مدعمة لهذه المرحلة إلا أن ميزانية الأسرة المصرية تقف عاجزة أمام أي من الاحتياجات الغير أساسية للأسرة حيث تعتبر الكثير من الأسر شراء الكتب والمجلات لأبنائها أحد الكماليات غير الضرورية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بحقوق الطفل التعليمية والثقافية متوسطة.

جدول (١٥) ترتيب مستويات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل على محاور الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الجودة	ترتيب المحور
جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	٣٩.٨	٨٢.٩%	مرتفع	الاول
جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية	٤٩.٢٧	٧٨.٢%	متوسط	الثالث
جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	٢٧.١٦	٧٥.٤%	متوسط	الرابع
جودة القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	٢٨.٨٩	٨٠.٣%	مرتفع	الثاني
إجمالي جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء	١٤٥	٧٩.٢%	متوسط	

تشير نتائج الجدول (١٥) إلى أن القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية للطفل جاءت في الترتيب الأول من حيث مستوى الجودة بمتوسط حسابي (٣٩.٨) ونسبة مئوية بلغت ٨٢.٩% من إجمالي درجات المحور وبمستوى جودة مرتفع، وجاءت القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية في الترتيب الثاني في مستوى الجودة بمتوسط حسابي بلغ (٢٨.٨٩) ونسبة مئوية (٨٠.٣%) من إجمالي درجة المحور بمستوى جودة مرتفع، في حين جاء كل من مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية والحقوق الاقتصادية في الترتيب الثالث والرابع على الترتيب بمستوى جودة متوسط وبنسبة مئوية بلغت (٧٨.٢%)، (٧٥.٤%) على نفس الترتيب، وبما يشير إلى أن الحقوق الصحية والتعليمية والثقافية مازالت هي الأوضح في أذهان الآباء والأمهات حيث أن مردود هذه الحقوق ملموس وظاهر أمام أعين الآباء والأمهات في شكل صحة جيدة وبنيان قوي بدون أمراض وكذلك مستوى تعليمي ودراسي مرتفع تلمسه الأسرة، إلا أن الاهتمام بجودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية وكذلك الحقوق الاقتصادية فإن نتائجها ليست على نفس درجة الوضوح لنوعية القرارات السابقة وبالتالي فإن اهتمام الأسرة يكون أكثر باتخاذ قرارات أكثر جودة ترتبط بالحقوق ذات النتائج الأكثر وضوحا في أذهان الأسرة والمحيطين والمجتمع. كما جاء إجمالي مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء

حقوق الطفل متوسط بنسبة مئوية بلغت ٧٩.٢%. ويتفق ذلك مع ما أشار إليه دراسة محمد عبد الكريم (٢٠٠٩) من أن حقوق الطفل لا تجد تطبيقاً واقعياً يكفل الحياة الكريمة ذات الجودة التربوية العالية.

جدول (١٦) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل

مستوى جودة القرارات الأسرية في ضوء حقوق الطفل	العدد	النسبة المئوية %
منخفض (من ٦١: أقل من ١٠٩.٨) درجة	٣٦	١٠.٨١
متوسط (من ١٠٩.٨: أقل من ١٤٦.٤) درجة	٩٩	٢٩.٧٣
مرتفع (من ١٤٦.٤: ١٨٣) درجة	١٩٨	٥٩.٤٦
المجموع	٣٣٣	%١٠٠

تشير نتائج الجدول (١٦) إلى أن هناك أكثر من نصف حجم عينة البحث يتمتعون بمستوى جودة القرارات الأسرية مرتفع بنسبة ٥٩.٤٦%، كما أن هناك ٢٩.٧٣% من أفراد عينة البحث يتمتعون بمستوى متوسط في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأطفال في ضوء حقوق الطفل، في حين أن أقل نسبة من أفراد عينة البحث لديهم مستوى جودة منخفض وبنسبة ١٠.٨١%، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث سواء الآباء أو الأمهات مع الارتفاع النسبي لمستوى دخل أسر عينة البحث مما يرتبط بتحقيق مستوى أعلى من الجودة، وعلى الرغم من ذلك فإن الهدف الأسمى هو الوصول بجميع أفراد المجتمع إلى مستوى مرتفع من جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء والتي تمثل انعكاس لحقوق الطفل سواء في الشريعة أو في التشريعات القانونية والاتفاقيات والمواثيق المحلية والدولية.

ثانياً: النتائج في ضوء فروض البحث

١- <u>الفرض الأول:</u> توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمتغيرات البحث (حالة المبحوث، البيئة السكنية، عمل الأم، المعرفة باتفاقية حقوق الطفل، المستوى التعليمي للأب والأم، مستوى دخل الأسرة).

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار (ت) (Independent T- Test) للمتغيرات ثنائية الفئات (حالة المبحوث، البيئة السكنية، عمل الأم، المعرفة باتفاقية حقوق الطفل). وتحليل التباين في اتجاه واحد One Way ANOVA للمتغيرات ثلاثية الفئات (المستوى التعليمي للأب والأم ومستوى دخل الأسرة) وذلك للكشف عن الفروق في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لهذه المتغيرات.

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية وهي كالأتي:

١/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لحالة المبحوث (أب- أم).

جدول (١٧) دلالة الفروق بين متوسطات درجات الآباء والأمهات عينة البحث في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل. ن= ٣٣٣

المتغيرات	الآباء ن= ١٥٣		الأمهات ن= ١٨٠		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
جودة القرارات الصحية	٤٠.١١٨	٧.٩٥١	٣٩.٣٠٠	٦.٠٠١	١.٠٤٤	غير دال
جودة القرارات النفسية والاجتماعية	٥٧.٧٦٥	٨.١٩٨	٥٠.٥٥٠	٦.٩٥٨	٣.٣١٠-	٠.٠٠١
جودة القرارات الاقتصادية	٢٧.٣٥٣	٤.٤٤٦	٢٧.٠٠٠	٥.٥٣٨	٠.٦٤٥	غير دال
جودة القرارات التعليمية والثقافية	٢٨.٤١٢	٤.٥٧٩	٢٩.٣٠٠	٥.٧٤٤	١.٥٦٩-	غير دال
إجمالي جودة القرارات الأسرية	١٤٣.٦٤٧	٢١.٨٥١	١٤٦.١٥٠	٢٣.٠٠٢	١.٠١٧-	غير دال

تشير النتائج البحثية بالجدول (١٧) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات عينة البحث في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل سواء في محور جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية أو الحقوق الاقتصادية، أو الحقوق التعليمية والثقافية، وكذلك في إجمالي جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء حيث جاءت قيم (ت)١.٠٤٤، ٠.٦٤٥، -١.٥٦٩، -١.٠١٧ على الترتيب وجميعها قيم غير دالة إحصائياً، في حين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الآباء والأمهات في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية لصالح الآباء، حيث جاءت قيمة (ت) -٣.٣١٠ وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ وقد يرجع ذلك إلى وجود مشاركة واتفاق بين الآباء والأمهات عينة البحث عند اتخاذ القرارات المرتبطة بحقوق الأبناء على كافة المستويات فيما عدا جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية التي تميز فيها الآباء على الأمهات، حيث قد يكون السبب في ذلك هو إنشغال الأمهات بتدبير أحتياجات ومتطلبات أفراد الأسرة فتهتم مع الأب بجودة القرارات المادية الملموسة ذات الأثر الواضح سهل القياس مثل القرارات الصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية التي تظهر نتيجتها بصورة مباشرة وسريعة أمام أعينها في صورة إنعكاسات إيجابية على صحة ورفاهية وسعادة الأبناء وتفوقهم الدراسي، في حين يهتم الأب أكثر بجودة القرارات النفسية والاجتماعية، ويتفق ذلك مع دراسة زينب عبد الصمد (٢٠٠٨) التي أشارت إلى أن الأسلوب التكافؤي أو الأسلوب الديمقراطي هو أكثر الأساليب المتبعة عند اتخاذ القرارات الخاصة برعاية الأبناء وبالتالي فإن الزوج والزوجة يتفقان على أهم القرارات المتخذة بشأن الأبناء.

٢/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمتغير البيئة السكنية (ريف – حضر).

جدول (١٨) دلالة الفروق بين متوسطات درجات مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وفقاً للبيئة السكنية. ن= ٣٣٣

المتغيرات	الريف ن= ٢٤٣		الحضر ن=٩٠		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
جودة القرارات الصحية	٣٨.٨١٥	٧.٧٥٧	٤٢.٠٠٠	٣.١٤٨	– ٥.٣٢٥	٠.٠٠١
جودة القرارات النفسية والاجتماعية	٤٨.٨٨٩	٧.٤٨٦	٥٠.٣٠٠	٨.٠٩٦	– ١.٤٤١	غير دال
جودة القرارات الاقتصادية	٢٦.٢٩٦	٥.٤٨١	٢٩.٥٠٠	٢.٥١٤	– ٧.٢٧٧	٠.٠٠١
جودة القرارات التعليمية والثقافية	٢٧.٧٠٤	٥.٥٢٨	٣٢.١٠٠	٢.٣٥٦	– ١٠.١٥٥	٠.٠٠١
إجمالي جودة القرارات الأسرية	١٤١.٧٠٤	٢٤.٣٠٣	١٥٣.٩٠٠	١٣.٠٢٢	– ٥.٨٧٢	٠.٠٠١

تشير النتائج البحثية بالجدول (١٨) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل ترجع لمتغير البيئة السكنية لصالح الأسر الحضرية حيث جاءت قيمة (ت) –٥.٣٢٥، –٧.٢٧٧، –١٠.١٥٥، –٥.٨٧٢ لمحاور جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية والحقوق الاقتصادية والحقوق التعليمية والثقافية وإجمالي جودة القرارات الأسرية على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، وقد يرجع ذلك إلى أن الأسرة في المجتمعات الحضرية يتوافر لها من الإمكانات ما يساعدها على الوفاء بحقوق الطفل أكثر منها في البيئة الريفية خاصة الحقوق المرتبطة بالإمكانات المادية الملموسة مثل الحقوق الصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسر الريفية والحضرية في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية للطفل حيث جاءت قيمة (ت) –١.٤٤١ وهي قيمة غير دالة إحصائياً وقد يرجع ذلك لأن الحقوق النفسية والاجتماعية تحتاج إلى الإدراك والوعي والعلم من قبل الآباء والأمهات بطرق تطبيق هذه الحقوق أكثر من الاعتماد على البيئة السكنية للأسرة لذلك لم تختلف فيها الأسر الريفية عن الحضرية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة أريني سمير (٢٠٠٤) التي أشارت لوجود فروق بين الريف والحضر في اتخاذ القرارات لصالح الحضر، في حين تختلف هذه النتائج مع دراسة أسماء محمود (٢٠٠٦) التي أشارت لعدم وجود فروق في اتخاذ القرارات الخاصة بتربية الأبناء بين الريف والحضر. كما تختلف مع دراسة منار خضر و سناء النجار (٢٠١٢) التي أشارت لوجود فروق في القرارات المرتبطة بتربية الأبناء بين الريف والحضر لصالح الريف، كما اختلفت أيضا مع دراسة نعمة رقبان وآخرون (٢٠١٢) التي أشارت لوجود فروق في جودة القرارات لدى طالبات الجامعة لصالح الريفيات،

٣/١– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمتغير عمل الأم (تعمل– لا تعمل).

جدول (١٩) دلالة الفروق بين متوسطات درجات مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وفقاً لعمل الأم ن= ٣٣٣

المتغيرات	العاملات ن= ١٤٤		غير العاملات ن= ١٨٩		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
جودة القرارات الصحية	٤٢.١٢٥	٣.٤٧٤	٣٧.٨١٠	٨.٢٧٢	٦.٤٦٣	٠.٠٠١
جودة القرارات النفسية والاجتماعية	٥٣.٠٠٠	٥.٧٣٢	٤٦.٤٢٩	٧.٧٥٢	٨.٨٩٣	٠.٠٠١
جودة القرارات الاقتصادية	٢٨.٥٦٣	٣.٩١٨	٢٦.٠٩٥	٥.٥٦٠	٤.٧٤٧	٠.٠٠١
جودة القرارات التعليمية والثقافية	٣١.٨٧٥	٣.٦٥١	٢٦.٦١٩	٥.١٥٤	١٠.٨٨٦	٠.٠٠١
إجمالي جودة القرارات الأسرية	١٥٥.٥٦٣	١٣.٨٥٩	١٣٦.٩٥٢	٢٤.٤١٠	٨.٧٨٦	٠.٠٠١

يتبين من الجدول (١٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين متوسطات درجات الزوجات العاملات وغير العاملات في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل في جميع محاورها، بما يشير إلى أن الأسر التي تكون بها الزوجة عاملة تتمتع فيها الأطفال بمستوى أعلى من جودة القرارات بجميع أنواعها سواء منها المرتبطة بالحقوق الصحية أو النفسية والاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية والثقافية، ويرجع ذلك إلى أن الزوجات العاملات يتاح لهن فرصة أكبر للانفتاح الثقافي من خلال زملاء العمل والمحيطين في بيئة العمل والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في كافة المجالات، كما أن خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى توافر الدخل المالي اللازم لتوفير الاحتياجات المادية اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من جودة القرارات المرتبطة بتربية أبنائها. وتتفق هذه النتائج مع دراسة هناء شوقي (٢٠٠٠)، التي أشارت إلى أن المرأة العاملة تحرص على أن تكون قراراتها نابعة من ذاتها وبالتالي إدراكها للأمور يكون بشكل أفضل، كما تتفق مع دراسة كل من زينب عبد الصمد (٢٠٠٨)، الحسيني ريحان (٢٠٠٩).

٤/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمتغير المعرفة باتفاقية حقوق الطفل (يعرف – لا يعرف).

جدول (٢٠) دلالة الفروق بين متوسطات درجات مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ظل اتفاقيات حقوق الطفل وفقاً للمعرفية باتفاقية حقوق الطفل ن= ٣٣٣

المتغيرات	يعرف ن= ٩٩		لا يعرف ن= ١٣٤		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
جودة القرارات الصحية	٤٤.٨١٨	٥.٦٨٣	٣٧.٥٠٠	٦.٢٩١	١٠.٣٩٨	٠.٠٠١
جودة القرارات النفسية ولاجتماعية	٥٣.٣٦٤	٢.٥٨١	٤٧.٥٣٩	٨.٤١٨	٩.٥٧٥	٠.٠٠١
جودة القرارات الاقتصادية	٢٩.٣٦٤	١.٣٧٤	٢٦.٢٣١	٥.٧٢٥	٧.٨٥٣	٠.٠٠١
جودة القرارات التعليمية والثقافية	٣١.٢٧٣	٢.٣٩٠	٢٧.٨٨٥	٥.٧٨٦	٧.٥٦٢	٠.٠٠١
إجمالي جودة القرارات الأسرية	١٥٨.٨١٨	٥.١٤٥	١٣٩.١٥٤	٢٤.٣٦٤	١١.٧٤٤	٠.٠٠١

تشير نتائج الجدول (٢٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين متوسطات الدرجات في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمدى المعرفية باتفاقية حقوق الطفل في جميع محاورها، بما يشير إلى أن معرفة الأسرة متمثلة في الآباء أو الأمهات باتفاقيات ومواثيق حقوق الطفل تؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة القرارات الأسرية بما يشير إلى دور الوعي بهذه الاتفاقيات والمواثيق في مستوى جودة القرارات المرتبطة بتربية الأبناء.، ويتفق ذلك مع دراسة Hoda & Lamia (2006) التي أشارت إلى أنه من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق احتياجات الطفل هي حاجة الوالدين إلى معرفة حقوق الطفل وكيفية العناية بهم وتقديم أفضل الخدمات التربوية والصحية للأطفال.كما تتفق مع دراسة بن عالية بالدروس (٢٠٠٩) التي أشارت إلى ضرورة دمج ثقافة حقوق الطفل في الحقل التعليمي وترسيخ هذه الثقافة عبر التربية الشاملة بما يضمن الاعتراف للطفل بحقوقه نظرياً وتشريعياً واحترام هذه الحقوق علمياً

٥/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأب.

جدول (٢١) تحليل التباين لمتوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأب ن= ٣٣٦

جودة القرارات الأسرية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٧٨٧٤.٧٣٨	٢	٣٩٣٧.٣٦٩	١٥٧.٧٥٨	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٨٢٣٦.٢٣٥	٣٣٠	٢٤.٩٥٨		
	الكلي	١٦١١٠.٩٧٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية	بين المجموعات	٨٩٩٦.٧٤٢	٢	٤٤٩٨.٣٧١	١٤١.٠١٦	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١٠٥٢٦.٩٣٤	٣٣٠	٣١.٩٠٠		
	الكلي	١٩٥٢٣.٦٧٦	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	بين المجموعات	٣٦١٠.٠٥٩	٢	١٨٠٥.٠٣٠	١٢١.٦٨٣	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٤٨٩٥.١٨٤	٣٣٠	١٤.٨٤٣		
	الكلي	٨٥٠٥.٢٤٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	بين المجموعات	٥٣١٨.٢١٨	٢	٢٦٥٩.١٠٩	٢٢٨.٥٢٤	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣٨٣٩.٨٩٠	٣٣٠	١١.٦٣٦		
	الكلي	٩١٥٨.١٠٨	٣٣٢			
إجمالي جودة القرارات الأسرية	بين المجموعات	٩٩٢٥٨.٢٤٣	٢	٤٩٦٢٩.١٢١	٢٣٨.٩٥٧	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٦٨٥٣٧.٧٥٧	٣٣٠	٢٠٧.٦٩٠		
	الكلي	١٦٧٧٩٦.٠	٣٣٢			

يتبين من الجدول (٢١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأب،

وللتعرف على دلالة هذه الفروق تم تطبيق اختبار أقل فرق معنوي (L.S.D) لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات وجدول (٢٤) يوضح ذلك.

٦/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأم.

جدول (٢٢) تحليل التباين لمتوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأم ن=٣٣٦

جودة القرارات الأسرية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٨٤٢١.٦٧٨	٢	٤٢١٠.٨٣٩	١٨٠.٧١٦	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٧٦٨٩.٢٩٥	٣٣٠	٢٣.٣٠١		
	الكلي	١٦١١٠.٩٧٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية	بين المجموعات	٧٦١٠.٢٤٧	٢	٣٨٠٥.١٢٤	١٠٥.٤٠١	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١١٩١٣.٤٢٩	٣٣٠	٣٦.١٠١		
	الكلي	١٩٥٢٣.٦٧٦	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	بين المجموعات	٣٢٥٠.٨٥٠	٢	١٦٢٥.٤٢٥	١٠٢.٠٨٤	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٥٢٥٤.٣٩٣	٣٣٠	١٥.٩٢٢		
	الكلي	٨٥٠٥.٢٤٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	بين المجموعات	٥٠٣٨.٦٨٠	٢	٢٥١٩.٣٤٠	٢٠١.٨٢٠	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٤١١٩.٤٢٩	٣٣٠	١٢.٤٨٣		
	الكلي	٩١٥٨.١٠٨	٣٣٢			
إجمالي جودة القرارات الأسرية	بين المجموعات	٩٢٠٣٣.٩٢٠	٢	٤٦٠١٦.٩٦٠	٢٠٠.٤٣٨	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٧٥٧٦٢.٠٨٠	٣٣٠	٢٢٩.٥٨٢		
	الكلي	١٦٧٧٩٦.٠	٣٣٢			

يتبين من النتائج البحثية بالجدول (٢٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأم، ويختلف ذلك مع دراسة آمال رمضان (١٩٩٥) التي أشارت لعدم ارتباط المؤهل الدراسي للمعلمات بممارسة وتطبيق حقوق الطفل التربوية وإرجاع ذلك للخبرة،كما أشار الحسيني ريحان (٢٠٠٩) لأهمية الخبرة في المواقف التي تحتاج إلى قرارات ويكون لها تأثير أكبر من المستوى التعليمي الذي قد لا يتيح الخبرة، في حين يختلف ذلك مع دراسة أحمد الزبون (٢٠٠٩) التي أشارت لوجود علاقة ارتباطيه بين المستوى التعليمي للأب والأم وتطبيق الحقوق المتعلقة بالتربية لدى الأطفال. وللتعرف على دلالة هذه الفروق تم تطبيق اختبار أقل فرق معنوي (L.S.D) لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات وجدول (٢٤) يوضح ذلك.

٧/١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمستوى دخل الأسرة.

جدول (٢٣) تحليل التباين لمتوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمستوى دخل الأسرة ن= ٣٣٦

جودة القرارات الأسرية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٢٩١٨.٦٩٤	٢	١٤٥٩.٣٤٧	٣٦.٥٠٥	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١٣١٩٢.٢٧٩	٣٣٠	٣٩.٩٧٧		
	الكلي	١٦١١٠.٩٧٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية	بين المجموعات	١٣٧١.٢٠٥	٢	٦٨٥.٦٠٣	١٢.٤٦٤	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١٨١٥٢.٤٧١	٣٣٠	٥٥.٠٠٧		
	الكلي	١٩٥٢٣.٦٧٦	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية	بين المجموعات	١٢٥٦.٢٧٣	٢	٦٢٨.١٣٦	٢٨.٥٩٥	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٧٢٤٨.٩٧١	٣٣٠	٢١.٩٦٧		
	الكلي	٨٥٠٥.٢٤٣	٣٣٢			
القرارات المرتبطة بالحقوق التعليمية والثقافية	بين المجموعات	١٣٧٣.٣٧٣	٢	٦٨٦.٦٨٦	٢٩.١٠٩	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٧٧٨٤.٧٣٥	٣٣٠	٢٣.٥٩٠		
	الكلي	٩١٥٨.١٠٨	٣٣٢			
إجمالي جودة القرارات الأسرية	بين المجموعات	٢٤٠٠٤.١٩١	٢	١٢٠٠٢.٠٩٦	٢٧.٥٤٥	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١٤٣٧٩١.٨	٣٣٠	٤٣٥.٦٣٣		
	الكلي	١٦٧٧٩٦.٠	٣٣٢			

تشير النتائج البحثية بالجدول (٢٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً لمستوى دخل الأسرة، ويتفق ذلك مع دراسة الحسيني ريحان (٢٠٠٩)، و دراسة منار خضر وسناء النجار (٢٠١٢). وللتعرف على دلالة هذه الفروق تم تطبيق اختبار أقل فرق معنوي (L.S.D) لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات وجدول (٢٤) يوضح ذلك.

جدول (٢٤) أقل فروق معنوية بين متوسطات درجات إجمالي جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل تبعاً للمستوى التعليمي للأب والأم ومستوى دخل الأسرة

المتغير	الفئات	منخفض م= ١٢٠.١٦٧	متوسط م= ١٥٤.٣٧٥	مرتفع م= ١٥٨.١١٨
المستوى التعليمي للأب	منخفض	–		
	متوسط	٣٤.٢٠٨*	–	
	مرتفع	٣٧.٩٥١*	٣.٧٤٣	–
المتغير	**الفئات**	**منخفض م=١٢٣.٧١٤**	**متوسط م= ١٥٧.٣١٣**	**مرتفع م= ١٥٩.٤٢٩**
المستوى التعليمي للأم	منخفض	–		
	متوسط	٣٣.٥٩٩*	–	
	مرتفع	٣٥.٧١٥*	٢.١١٦	–
المتغير	**الفئات**	**منخفض م= ١٣٦.٥٨٨**	**متوسط م= ١٤٢.٧٥٠**	**مرتفع م= ١٥٤.٥٠٠**
مستوى دخل الأسرة	منخفض	–		
	متوسط	٦.١٦٢	–	
	مرتفع	١٧.٩١٢*	١١.٧٥٠*	–

(*) دالة عند مستوى دلالة ٠.٠٥

المستوى التعليمي للأب: يتضح من الجدول (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل عند مستوى دلالة ٠.٠٥ لصالح المستوى التعليمي المرتفع للأب أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأب كلما ارتفع مستوى جودة القرارات، كما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين فئات المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط وكذلك المنخفض والمرتفع لصالح المستوى المتوسط والمرتفع على الترتيب، مع عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين فئتي المستوى التعليمي المتوسط والمرتفع

المستوى التعليمي للأم: كما يشير الجدول (٢٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل عند مستوى دلالة ٠.٠٥ لصالح المستوى التعليمي المرتفع للأم أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما ارتفع مستوى جودة القرارات، كما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥بين فئات المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط لصالح المستوى المتوسط وكذلك المنخفض والمرتفع لصالح المستوى المرتفع، مع عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين فئتي المستوى التعليمي المتوسط والمرتفع. وقد يرجع ذلك إلى أنه بارتفاع المستوى التعليمي للأب والأم يزداد الوعي بحقوق الطفل وتزداد القدرة على مواجهة وحل المشكلات المرتبطة بالأبناء وتصريف الأمور بما ينعكس على جودة القرارات المرتبطة بتربية الأبناء.

مستوى دخل الأسرة: كما يتضح من الجدول (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل عند مستوى دلالة ٠.٠٥ لصالح مستوى الدخل المرتفع أي أنه كلما ارتفع مستوى دخل الأسرة كلما ارتفع مستوى جودة القرارات، كما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستوى المنخفض والمرتفع عند مستوى دلالة ٠.٠٥، لصالح المستوى المرتفع، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى المرتفع والمتوسط عند مستوى دلالة ٠.٠٥ لصالح المستوى المرتفع، مع عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين فئتي مستوى الدخل المنخفض والمتوسط. ويرجع ذلك إلى أنه مع زيادة دخل الأسرة تزداد قدرتها على توفير الاحتياجات المادية لأبنائها والوفاء بالحقوق التي تتطلب مزيد من الدخل حيث أشارت أفنان يسري (٢٠١١) إلى أن مستوى دخل الأسرة يلعب دور محوري في القدرة على تأمين متطلبات الأسرة الضرورية ومنها تعليم الأبناء وتوفير المسكن المناسب وشراء ألعاب الأبناء وغيرها من الاحتياجات المختلفة. بما يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى من جودة القرارات المرتبطة بتربية الأبناء. **وبذلك يتحقق الفرض الأول جزئياً.**

٢- <u>الفرض الثاني:</u> توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (سن (الأب-الأم)- عدد الأبناء – عدد سنوات الزواج).

جدول (٢٥) معاملات الارتباط بين جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية

المتغيرات	السن	عدد الابناء	مدة الزواج
جودة القرارات المرتبطة بالحقوق الصحية	-٠.١٨٣**	-٠.٥٥٠**	-٠.١٩٤**
جودة القرارات المرتبطه بالحقوق الاجتماعيه	-٠.٢٩٢**	-٠.٥٥١**	-٠.١٦١**
جودة القرارات المرتبطه بالحقوق الاقتصادية	-٠.٢٨٦**	-٠.٥٢٤**	-٠.١٩٢**
جودة القرارات المرتبطه بالحقوق التعليميه والثقافيه	-٠.٤٧٢**	-٠.٦٩٠**	-٠.٤٣٧**
إجمالي جودة القرارات الاسرية	-٠.٣٣١**	-٠.٦٣٨**	-٠.٢٦١**

(**) دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١

يتضح من الجدول (٢٥) وجود علاقة ارتباطيه سالبة ذات دلالة إحصائية بين جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وبعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة وهي السن الزوج أو الزوجة وعدد الأبناء ومدة الزواج وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١ ، أي أنه كلما ارتفع سن الأب أو الأم وزاد عدد الأبناء وزادت مدة الزواج كلما قل مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل وقد يرجع ذلك إلى أنه بارتفاع السن وزيادة مدة الزواج يزداد عدد الأبناء وتزداد المسئوليات وتقل قدرة الأسرة على توفير المتطلبات اللازمة لمواجهة وحل المشكلات اليومية المرتبطة بالأبناء وبالتالي تقل القدرة على توفير المستوى المناسب من جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل. ، وتختلف هذه النتائج مع دراسة الحسيني ريحان (٢٠٠٩) التي أشارت لوجود علاقة ارتباطيه موجبة بين السن واتخاذ القرارات الأسرية، كما تختلف مع دراسة أسماء محمود (٢٠٠٦) التي أشارت لعدم وجود علاقة بين السن ومدة الزواج واتخاذ القرارات الخاصة بالأبناء، في حين تتفق مع دراسة نعمة رقبان وآخرون (٢٠١٢) التي أشارت لوجود علاقة سالبة بين السن واتخاذ القرارات. **وبذلك يكون الفرض الثاني قد تحقق كلياً.**

٣-<u>الفرض الثالث:</u> تتحدد نسبة مشاركة المتغيرات المستقلة (البيئة السكنية- السن- الحالة (أب-أم) – عدد الأبناء- مدة الزواج – المستوى التعليمي للأب والأم- مستوى الدخل- المعرفية باتفاقية حقوق الطفل) في تفسير نسبة التباين في المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل) طبقاً لأوزان معاملات الانحدار ودرجات الارتباط.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل الانحدار بطريقة الخطوة المتدرجة للأمام للمتغيرات المستقلة (البيئة السكنية- السن- الحالة (أب- أم) – عدد الأبناء- مدة الزواج – المستوى التعليمي للأب والأم- مستوى الدخل- المعرفية باتفاقية حقوق الطفل) مع المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٦) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الخطوة المتدرجة للأمام (Forward Step Wise) للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع

ترتيب الخطوات	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	نسبة المشاركة R2	قيمة F	معامل الانحدار B	قيمة T	مستوى الدلالة
الخطوة الأولى	المستوى التعليمي للأب	٠.٧١٧	٠.٥١٤	٣٥٠.٠٩٣	٠.٥١٣	١٩.٤٢٥	٠.٠٠١
الخطوة الثانية	عدد الأبناء	٠.٧٧٥	٠.٦٠١	٢٤٨.٣٤٨	٠.٥٩٨	١٤.٢٩٥ -	٠.٠٠١
الخطوة الثالثة	مدة الزواج	٠.٨٣٥	٠.٦٩٧	٢٥١.٦٩٦	٠.٦٩٤	١٠.٥١١	٠.٠٠١
الخطوة الرابعة	مستوى الدخل	٠.٨٥٠	٠.٧٢٣	٢١٣.٩٧٦	٠.٧٢٠	٩.٨٨٨ -	٠.٠٠١
الخطوة الخامسة	المعرفية بالاتفاقية	٠.٨٧٤	٠.٧٦٤	٢١١.٩٧٢	٠.٧٦١	٨.٧٩٥ -	٠.٠٠١
الخطوة السادسة	عمل الأم	٠.٨٨٥	٠.٧٨٤	١٩٦.٩٠٦	٠.٧٨٠	٦.١٥٤	٠.٠٠١
الخطوة السابعة	السن	٠.٨٨٨	٠.٧٨٩	١٧٣.٧٩٧	٠.٧٨٥	٢.٨٩٥ -	٠.٠٠١

يتضح من الجدول (٢٦) أن متغير المستوى التعليمي للأب كان أول المتغيرات التي أدخلت في تحليل الانحدار كخطوة أولى في تفسير مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل حيث بلغت قيمة R2 (٠.٥١٤) أي أن المستوى التعليمي للأب يفسر ٥١.٤% من مستوى التباين في جودة القرارات الأسرية، حيث بلغت قيمة (ت) ١٩.٤٢٥وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى

دلالة ٠.٠٠١ وهذا يعنى أن المستوى التعليمي للأب من أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء، فالأب هم الموجه والعائل الأول للأسرة الذي يوفر سبل الجودة لكل ما يرتبط بتربية الأبناء، كما تبين أن قيمة R2 قد ارتفعت بإضافة عدد الأبناء كخطوة ثانية بمقدار ٨.٧% لتزيد نسبة المشاركة مع المتغير التابع إلى ٦٠.١% حيث بلغت قيمة (ت) –١٤.٢٩٥ وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلاله ٠.٠٠١ أي أنه كلما زاد عدد الأبناء قلت جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء. ثم جاءت نتيجة الخطوة الثالثة في تحليل الانحدار هي مدة الزواج بزيادة قدرها ٩.٦% لتزيد من نسبة المشاركة مع المتغير التابع إلى ٦٩.٧% عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ . أما الخطوة الرابعة هي دخول متغير مستوى دخل الأسرة بنسبة مشاركة ٢.٦% حيث ارتفعت نسبة المشاركة مع المتغير التابع إلى ٧٢.٣% حيث بلغت قيمة (ت) –٩.٨٨٨ وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٠٠١. أما الخطوة الخامسة فجاءت المعرفية باتفاقية حقوق الطفل بزيادة قدرها ٤.١% لتزيد من نسبة المشاركة مع المتغير التابع إلي ٧٦.٤% حيث بلغت قيمة (ت) –٨.٧٩٥ وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٠٠١. أي أن معرفة الأسرة (أب– أم) باتفاقية حقوق الطفل يزيد من مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء، ثم يدخل متغير عمل الأم كخطوة سادسة في التأثير على جودة القرارات بزيادة قدرها ٢% لتصبح نسبة المشاركة ٧٨.٤%، ثم يدخل متغير السن كأخر المتغيرات المؤثرة على جودة القرارات الأسرية بزيادة مقدرها ٠.٥% لتصبح نسبة مشاركة المتغيرات المستقلة مجتمعة في التأثير على المتغير التابع ٧٨.٩% ، حيث بلغت قيمة (ت)–٢.٨٩٥ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٠١.ومن هذا التحليل نجد أن مستوى تعليم الأب يعتبر من أهم المتغيرات تأثيراً على مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء، يليه عدد الأبناء ثم مدة الزواج إلى جانب مستوى الدخل والمعرفية باتفاقية حقوق الطفل وعمل الأم والسن. **وبذلك تتحقق صحة الفرض الثالث.**

ملخص النتائج

أولاً: ملخص النتائج الوصفية

١- أظهرت نتائج البحث أن هناك ٢٩.٧% من الآباء والأمهات عينة البحث لديهم المعرفة بأتفاقية حقوق الطفل منهم ٢٢.٢% من الأمهات مقابل ٧.٥% فقط من الآباء، مقابل ٧٠.٣% من أفراد العينة ليس لديهم المعرفة بهذه الأتفاقية.

٢- أشارت النتائج إلى أن التليفزيون هو مصدر المعلومات الأول لعينة البحث عن حقوق الطفل بنسبة ٣٦.٢٨%، يليه الإنترنت في الترتيب الثاني بنسبة ١٧.٦٨%، وفي الترتيب الأخير جاءت الإذاعة كمصدر للمعلومات عن حقوق الطفل بنسبة ١١.٧٨%.

٣- كما أشارت نتائج البحث إلى أن أفراد العينة يعتبرون المؤسسات الاجتماعية والتربوية ممثلة في الأسرة والمدرسة ودور الحضانة هي من أهم الجهات المسئولة عن حماية حقوق الطفل بنسبة ٣٢.٧%، يليها المؤسسات الدينية ممثلة في الأزهر والمسجد والكنيسة بنسبة ١٨.٩%. في حين أشار ٤.٢% فقط من عينة البحث إلى دور المجلس القومي للأمومة والطفولة في حماية حقوق الطفل.

٤- كما أشار ٩٢.٨% من أفراد عينة البحث إلى أنه من أهم حقوق الطفل هي حقه في التغذية والملبس المناسب يليها حقه في التعليم المناسب بنسبة ٧٦.٩%، يليها حقه في اللعب والترفية وممارسة الهوايات بنسبة ٤٩.٢%.

٥- كما أشارت نتائج البحث إلى أنه من أهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال في أسر عينة البحث هي زيادة الطلبات والأحتياجات بما يفوق إمكانات الأسرة بنسبة ٨٦.٨%، في حين جاءت المشكلات الصحية من أقل المشكلات حدوثاً للأطفال في الأسر عينة البحث بنسبة ١٣.٨%.

٦- كما أشارت ٥٤.١% من أفراد عينة البحث أن الأب والأم هم المسئولان معاً عن اتخاذ القرارات المرتبطة بتربية الأبناء، في حين أن هناك ٣٢.٤% من الأطفال داخل الأسر عينة البحث يشارك الأب والأم آخرون في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم وهم الجد والجدة.

٧- أظهرت نتائج البحث أن أكثر من نصف حجم عينة البحث يتمتعون بمستوى مرتفع فى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل بنسبة ٥٩.٥% مقابل ١٠.٨% للمستوى المنخفض في حين أن هناك ٢٩.٧% لديهم مستوى متوسط الجودة.

ثانياً: ملخص نتائج التحقق من صحة الفروض

١- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات في جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل فيما عدا جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية فكانت دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٠١ لصالح الآباء

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية عند مستوى ٠.٠٠١ ترجع للبيئة السكنية (لصالح الحضريين)،ولعمل الأم (لصالح العاملات) ومدى المعرفة باتفاقية حقوق الطفل(لصالح الذين لديهم معرفة بالاتفاقية)

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في مستوى جودة القرارات الأسرية ترجع للمستوى التعليمي للأب والأم ومستوى الدخل لصالح المستوى المرتفع.

٤- وجود علاقة ارتباطيه سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (السن–عدد الأبناء–عدد سنوات الزواج) ومستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء.

٥- كما أظهرت نتائج البحث أن المستوى التعليمي للأب كان من أهم المتغيرات المستقله المفسرة للتباين في المتغير التابع (جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل)، يليه عدد الأبناء ثم مدة الزواج إلى جانب مستوى الدخل والمعرفية باتفاقية حقوق الطفل وعمل الأم والسن. كما أشارت النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة محل البحث مجتمعة قد ساهمت في تفسير التباين في المتغير التابع بنسبة ٧٨.٩%، في حين أن هناك ٢١.١% من نسبة التباين ترجع لأسباب آخرى لم يتم تناولها بالبحث.

التوصيات

١- نشر الوعي القانوني داخل الأسرة حول حقوق الطفل بصورة علمية تتيح فاعلية هذا الوعي والانتقال به إلى حيز التطبيق في صورة قرارات أسرية إيجابية ورشيدة ترتقي بمستوى نمو الأبناء في ظل هذه الحقوق، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية والقانونية ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

٢- الاستعانة بالخبراء في مجال حقوق الطفل خاصة في الدول التي حققت نجاح ملحوظ في هذا المجال للاستفادة من هذه التجارب في الارتقاء بمستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء والتي من شأنها الارتقاء بالمجتمع وتقدمه، وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، أو من خلال عقد الندوات والحاضرات في المؤسسات المعنية بالطفل

(مؤسسات رياض الأطفال، وكليات التربية والتربية النوعية، والاقتصاد المنزلي،...) مع الإستعانة في ذلك بالأساتذة المتخصصين في هذا المجال من هذه المؤسسات.

٣- ضرورة وضع إجراءات عقابية رادعة للأسر المقصرة في حق الطفل ونشر ذلك إعلامياً لتأكيد أفكار واتجاهات إيجابية نحو حقوق الطفل.

٤- تصميم البرامج الإرشادية للآباء والأمهات لرفع مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء لما لها من انعكاس على شخصية الأبناء وتكوينهم النفسي والاجتماعي ودورهم المستقبلي في تنمية المجتمع وذلك من خلال المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية المهتمة بحقوق الطفل، مثل مؤسسات رياض الأطفال وكليات التربية رياض أطفال وكليات التربية النوعية والاقتصاد المنزلي قسم إدارة المنزل وقسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة.

٥- نشر الوعي بين جميع أفراد الأسرة بدور مؤسسات المجتمع المدني المسئولة عن حماية حقوق الطفل في توعية الأسرة والطفل بحقوق الطفل وسبل اكتسابها والدفاع عنها والحفاظ عليها بكافة الطرق الرسمية وغير الرسمية.

٦- عقد ندوات تثقيفية للأطفال في المؤسسات التربوية (الحضانات والمدارس) لتبصيرهم بحقوقهم الشرعية والتشريعية التي يقرها لهم الشرع والقانون وسبل الحصول على هذه الحقوق والحفاظ عليها.

٧- نشر الوعي بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كشريحة هامة في المجتمع له من الحقوق ما يجعلها تحيا حياة طبيعية كباقي الأطفال وذلك من خلال كافة وسائل الإعلام خاصة المرئية منها ممثلة في التليفزيون الذي أشارت نتائج البحث الحالي إلى أنه يمثل أهم مصدر لمعلومات الأسرة عن حقوق الطفل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- آمال مصلح إبراهيم رمضان (١٩٩٥): **وعي المعلمات ببعض حقوق الطفل في التربية الإسلامية ومدى تحقيقه في المرحلة الابتدائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة، المملكة العربية السعودية.

٢- أحمد محمد عقلة الزبون (٢٠٠٩): **حقوق الطفل في الإسلام ودرجة تطبيقاتها التربوية لدى عينة من الآباء والأمهات في محافظة عجلون الأردنية**، المؤتمر الدولي الأول السنوي الثامن، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، من ٢١:٢٢ إبريل، المجلد (١).

٣- أسماء عبده حسن محمود (٢٠٠٦): **ظاهرة العنف الأسري وأثرها على اتخاذ الزوجة للقرارات الأسرية "دراسة ميدانية في محافظة أسيوط"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس.

٤- أسماء عواد (٢٠٠٤): **رياض الأطفال وحقوق الطفل في الواقع المصري**، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد (٤)، العدد (١٣).

٥- أشرف زكي (٢٠٠٩): **حق الطفل في التعبير وإبداء الرأي من خلال المسرح واللعب**، المؤتمر الدولي الأول السنوي الثامن، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، من ٢١:٢٢ إبريل، المجلد (١).

٦- أفنان محمد عمر يسري (٢٠١١): **دور الأسرة في اختيار ألعلب أطفالها وعلاقته بإدارة الدخل المالي**، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد (٢١).

٧- الحسيني رجب ريحان (٢٠٠٩): **خروج المرأة للعمل وعلاقته بأسلوب اتخاذ القرارات والعلاقات الأسرية**، المؤتمر السنوي (الدولي الأول- العربي الرابع) " الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول" كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، من ٨:٩ إبريل.

٨- الهلالي الشربيني (٢٠٠٦): **إدارة المؤسسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين**، المكتبة العصرية، ط١، المنصورة.

٩- إبريني سمير (٢٠٠٤): **أثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي على اتخاذ القرارات لدى ربات الأسر بمحافظة الدقهلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

١٠- بن عالية وهيبة مكلفه بالدروس (٢٠٠٩): **حقوق الطفل بين الواقع والنظريات التربوية**، المؤتمر الدولي الأول السنوي الثامن، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، من ٢١:٢٢ إبريل.

١١-جابر محمد طلبة (٢٠٠٦): **التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي في مصر" مدخل لفهم وحماية حقوق الطفل"**، المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، التربية وحقوق الطفل في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق، من ٢٢:٢٣ مارس، المجلد (١).

١٢-ربيعة محمد أحمد الشاوش (٢٠١٣): **واقع حقوق الطفل في ضوء ثقافة الأسرة الليبية " دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة طرابلس"**، المؤتمر الدولي الثالث السنوي العاشر "رؤى مستقبلية لإعداد طفل الروضة في ضوء المستجدات المعاصرة"، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، في ٢٠ إبريل.

١٣-زينب محمد عبد الصمد (٢٠٠٨): **العمليات التفاعلية داخل الأسرة وانعكاسها على القرارات الأسرية**، مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي،كلية الاقتصاد المنزلي،جامعة المنوفية، مجلد (١٨)،العدد (١)

١٤-سعاد محمد عبد الشافي (١٩٩٣): **التربية الإسلامية وحقوق الطفل المصري في نظام عالمي جديد**، المؤتمر السنوي السادس للطفل المصري، تنشئة في ظل نظام عالمي جديد، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، من ١٠:١٣ إبريل.

١٥-عبد الله صالح علوان (١٩٩٤): **تربية الأولاد في الإسلام**، الجزء الأول، ط٥، دار السلام، القاهرة.

١٦-عبلة إبراهيم (٢٠٠١): **حقوق الطفل العربي وتحديات العولمة**، مؤتمر الطفولة العربية الواقع وآفاق المستقبل، جامعة جنوب الوادي، مركز دراسات الجنوب من ٢٩:٣١ أكتوبر.

١٧- فاروق جبريل (٢٠٠٢): **علم النفس الإداري، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**، دار عامر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة.

١٨-فاتن مصطفى كمال لطفي (١٩٩٧): **دراسة علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بدور الزوج داخل الأسرة**، المؤتمر الثاني للاقتصاد المنزلي، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

١٩-فاطمة المعدول (٢٠٠٦): **حقوق الطفل في التربية عن طريق الإبداع " تربية نحو مستقبل أفضل للمجتمع والإنسان"**، المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، التربية وحقوق الطفل في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق، من ٢٢:٢٣ مارس، المجلد (٢).

٢٠-فاطمة عبد العزيز باكر عبد الكريم (١٩٩٨): **اتخاذ القرارات لدى الأزواج والزوجات في الأسرة القطرية**، مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

٢١-فيصل محمد خير الزراد (٢٠٠٤): **مشكلات المراهقة والشباب في الوطن العربي**، دار النقاش، ط١، بيروت، لبنان.

٢٢-قانون الطفل المصري (٢٠٠٨): **الجريدة الرسمية العدد (١٣)**، تابع في ٢٨ مارس سنة ١٩٩٦ ، معدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرراً في ١٥ يونيه سنة ٢٠٠٨ ، والعدد ٢٨ في ١٠ يوليه سنة ٢٠٠٨.

٢٣-محمد بن إسماعيل إبراهيم البخاري (١٤٢٢هـ): **صحيح البخاري**، باب ما قيل في أولاد المشركين، الجزء الثاني، دار طوق النجاة، بيروت.

٢٤-محمد عبد الفتاح الصيرفي (٢٠٠٣): **مفاهيم إدارية حديثة**، دار الثقافة، ط١، الأردن.

٢٥-محمد سليمان عبد الكريم (٢٠٠٩): **دراسة مسحية للتعرف على ثقافة الطفل عند الطالبة المعلمة في المملكة الأردنية الهاشمية**، المؤتمر الدولي الأول السنوي الثامن، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، من ٢١:٢٢ إبريل، المجلد (١).

٢٦-محمد صديق حمادة سليمان (١٩٩٩): **دور الأسرة في غرس القيم السياسية للطفل**، المؤتمر السنوي الثالث للطفل المصري، تنشئته ورعايته، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، في الفترة من ١٠:١٣ إبريل المجلد (١).

٢٧-محمد متولي قنديل (٢٠٠٦): **التربية وحقوق الطفل في ضوء معايير الجودة الشاملة**، المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، التربية وحقوق الطفل في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق، من ٢٢:٢٣ مارس، المجلد (٢).

٢٨-محمد فتحي (٢٠٠٠): **أبجديات التفوق الإداري**، دار التوزيع والنشر الإسلامية،، ط١، القاهرة.

٢٩-منار عبد الرحمن محمد خضر، وسناء محمد أحمد النجار (٢٠١٢):**مشاركة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة**، المؤتمر الدولي الأول " تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص" جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن في الفترة من ٢٥:٢٨ مارس.

٣٠-مها صلاح الدين محمد، نجلاء محمد علي إبراهيم (٢٠١١): **إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي" دراسة ميدانية"**، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد (٨٧) يوليو.

٣١-مها نوير (٢٠٠٩): **فعالية برنامج مقترح في الاقتصاد المنزلي قائم على خرائط السلوك في تنمية السلوكيات العلمية الايجابية والقدرة على اتخاذ القرار للتلاميذ المكفوفين بالمرحلة الابتدائية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

٣٢-نبيلة إسماعيل رسلان (٢٠٠٢): **حقوق الطفل في القانون المصري**، الجزء الأول حقوق الرعاية المعنوية، ط١، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، جمعية الرعاية المتكاملة، القاهرة.

٣٣-نجيب مفيد حواشين وزيد مفيد حواشين (٢٠٠٢): **إرشاد الطفل وتوجيهه**، دار الفكر للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، عمان.

٣٤-نعمة مصطفى رقبان (٢٠٠٨): **دليلك إلى الإدارة العلمية للشئون المنزلية**، دار السماحة للطبع والنشر الدولي، ط١، الإسكندرية .

٣٥-نعمة مصطفى رقبان وهناء أحمد شوقي ورباب مشعل (٢٠١٢): **جودة اتخاذ القرارات وعلاقتها بجودة حياة طالبات الجامعة " دراسة مقارنة"**، المؤتمر الدولي الأول العربي الخامس عشر للاقتصاد المنزلي" الاقتصاد وقضايا الشباب"، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، من ٢٧:٢٨ مارس، المجلد (٢٢)، العدد (١-٢).

٣٦-هناء أحمد شوقي (٢٠٠٠): **إدراك الزوجة لمصدر قراراتها العائلية وعلاقته بالتوافق الزواجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

٣٧-هنادي صلاح البلبيسي (٢٠٠٥): **حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والميثاق العالمي لحقوق الطفل (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

38- Alexander,G.(1995): **Children's Rights in their early,s. in Franklin.**

39- Bee. H (2000): **The Developing Child (9th edu) Needham Heights, MA:** Allyn and Bacon

40- Galvin, Kathleen.M., Bylund,Carma.L.and Broomall,Bernard.J. (2004): **Family communication, Pearson, New York, 6th ed.**

41- Hoda.M. Nafee , Lamia.A.Awad (2006): **The rights of Diabetic School Age Children and Obssstacles that Interfere their car Plan in Dakahlia Governorate,** Search Publication in the Third Scientific Conference Childhood Care& Development center, Mansoura University, Entitled" Education and Child rights in the Arab Word Between Legislation and Application During the Period March 22-23, Volume (1).

42- Raymond. M, Cleod .J.R. (1990): **Management Information System,** Forth ed, Macmillan Publishing Company, New York 180

43- Williams J.R.A (2006) : **Save the Children's work on the index for Inclusion: Learning Rights by doing Rights**, Search Publication in the Third Scientific Conference Childhood Care & Development center, Mansoura University, Entitled" Education and Child rights in the Arab Word Between Legislation and Application During the Period March 22-23, Volume (1).

ثالثاً: المراجع من الإنترنت

٤٤-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣): **الكتاب الإحصائي السنوي**، متاح على http://website.informer.com/visit?domain=capmas.gov.eg في ١٦/١٠/٢٠١٣م

٤٥-المجلس العربي للطفولة والتنمية (٢٠١٤): **البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل**، متاح على http://www.arabccd.org/page/880 في ٥/١/٢٠١٤م.

٤٦-اليونيسيف (٢٠١٢): **وضع الأطفال في العالم ٢٠١٢ الأطفال في عالم حضري** ، متاح على http://www.unicef.org/arabic/sowc2012/pdfs/SOWC-2012-MainReport_AR.pdf في ١٣/٥/٢٠١٣.

٤٧-اليونيسيف (٢٠١٣أ): **اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)**، متاح على http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf في ١٤/٧/٢٠١٣.

٤٨-اليونيسيف (٢٠١٣ب): **ما هية اتفاقية حقوق الطفل**، متاح على الموقع http://www.unicef.org/arabic/sowc06/30454_34006.html في١٥/٢/٢٠١٤.

49- Venue and Dates (2005): **NLP for Teaching, Learning & Parenting – FREE Taster .New oceans .**At http://www.newoceans.co.uk/new/education/nlpedtaste.htm.

ملخص البحث

دراسة تقييميه لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى إجراء دراسة تقييميه لجودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل، وقد أُستخدم لذلك استمارة البيانات العامة للأسرة، واستبيان جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل، وتم تطبيق أدوات البحث على عينة عمديه غرضيه بلغت ٣٣٣ أب وأم، وقد أشترط في أفراد العينة أن يكون لديهم عدد أثنين من الأبناء على الأقل مختلفين في الجنس، ومن مستويات اجتماعية اقتصادية مختلفة، واتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، **وأسفرت نتائج البحث** عن أن أكثر من نصف حجم عينة البحث يتمتعون بمستوى مرتفع فى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل بنسبة ٥٩.٥% مقابل ١٠.٨% للمستوى المنخفض في حين أن هناك ٢٩.٧% لديهم مستوى جودة متوسط. كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل فيما عدا جودة القرارات المرتبطة بالحقوق النفسية والاجتماعية فكانت دالة عند مستوى ٠.٠٠١ لصالح الآباء، في حين أسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل عند مستوى ٠.٠٠١ ترجع للبيئة السكنية (لصالح الحضريين)،ولعمل الأم (لصالح العاملات) ومدى المعرفة باتفاقية حقوق الطفل (لصالح الذين لديهم معرفة بالاتفاقية)، وجود فروق في مستوى جودة القرارات الأسرية المرتبطة بتربية الأبناء في ضوء حقوق الطفل ترجع للمستوى التعليمي للأب والأم ومستوى الدخل لصالح المستوى المرتفع، وجود علاقة ارتباطيه سالبة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأسرة (السن– عدد الأبناء– عدد سنوات الزواج) ومستوى جودة القرارات، كما أن المعرفية باتفاقية حقوق الطفل (كمتغير مستقل) ساهمت بنسبة ٤.١ % في تفسيرمستوى جودة القرارات الأسرية (كمتغير تابع) من إجمالي ٧٨.٩% هي نسبة تفسير المتغيرات المستقلة محل البحث مجتمعة للتباين في المتغير التابع. وكانت من أهم توصيات البحث نشر الوعي القانوني داخل الأسرة حول حقوق الطفل بصورة علمية تتيح فاعلية هذا الوعي والانتقال به إلى حيز التطبيق في صورة قرارات أسرية إيجابية ورشيدة ترتقي بمستوى نمو الأبناء في ظل هذه الحقوق، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية والقانونية وكافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

Abstract
Evaluation Study for the Quality of Family Decisions Associated With Raising Sons in the Light of Child Rights

Research Abstract: The research aims mainly to evaluate the quality of family decisions associated with raising sons in the light of child rights. It has been used for the data form of the family, and a questionnaire quality family decision associated with raising sons in the light of child rights. Search tools have been applied to a sample of a deliberate thematic reached 333 father and mother, and enjoined the respondents have two children, at least two different sex and different socio-economic levels, follow research descriptive and analytical approach. **The results** of the Search showed that more than half the size of the research sample have a high level in the quality of family decisions associated with raising sons in light of child rights by 59.5% compared with 10.8% for the low level while there are 29.7% have an average level of quality. As well as there is no statistically significant differences between fathers and mothers in the quality of family decisions associated with raising sons in light of child rights with the exception of the quality of decisions related to social rights were significant at the level of 0.001 in favor of fathers, While yielded results for the presence of statistically significant differences in the quality of family decisions at the level of significance 0.001 due to the housing environment (in favor of urban), and the work of Mother (in favor of workers) and the extent of knowledge of the convention on the child rights (in favor of those who have knowledge of the convention), there were statistically significant differences in the quality of family decisions due to the educational level of the father and the mother and the level of income in favor of the high level, there is a negative significant correlation between some of the demographic variables of the family (Age - The number of sons - the number of years of marriage) and the quality of decisions at the level of significance 0.01, The knowledge of the convention on the rights of the child (independent variable) contributed by 4.1% in the interpretation of quality of family decisions (dependent variable) from a total of 78.9% which is the interpretation of the independent variables in question together on a dependent variable. It was one of the most important **recommendations** of the research publication of legal awareness within the family about the child rights scientifically allows the effectiveness of this awareness and move it into the application in the form of household decisions positive and rational elevate the level of development of sons in the light of these rights, through social and legal institutions and all audio- print - visual media.